الموارد والتنمية
في دول مجلس التعاون الخليجي

- مقدمة

- الموارد الاقتصادية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي

أولاً : نظرة تاريخية (اقتصادية) لدول المنطقة .

ثانياً : الموارد الطبيعية والبشرية في دول مجلس التعاون الخليجي .

١) الموارد الطبيعية :

أ - الأرض - المناخ .

ب - الموارد الهيدروكربونية :

١ - اكتشاف وإنتاج النفط

٢ - الدور الاقتصادي للنفط .

٣ - النفط والتنمية .

٤ - النفط مورد ناضب .

٥ - الغاز الطبيعي (إنتاجه - احتياطه)

جـ - الموارد البحرية (استغلالها وسبل حمايتها)

٢) الموارد البشرية :

أ - تطور الحجم السكاني

ب - اختلال التركيبة السكانية (عمراً ونوعاً)

جـ - طبيعة قوة العمل .

ثالثاً : الصناعة ودورها في التنمية .

رابعاً : وضع التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي .

خامساً : مؤشرات التنمية الشاملة لدول مجلس التعاون الخليجي .

١) المؤشرات الاقتصادية .

٢) المؤشرات التعليمية .

٣) المؤشرات الصحية .

الخلاصة

الموارد والتنمية
في دول مجلس التعاون الخليجي

د. ناصر عبد الرحمن فخرو

كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

قسم الجغرافيا - جامعة قطر

مقدمة

من المهم في البداية أن نحدد مفهوم التنمية المتعارف عليه ، ثم بعد ذلك نحدد المقومات التي ترتكز عليها العملية التنموية . ومن التعاريف المتعارف عليها عالمياً أن «التنمية الشاملة عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهه وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد في قدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه» (علي الكواري، ١٩٩٠، ٤٤) . وهناك من يرى «أن التنمية هي الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع البشرية والطبيعية ووضعها في صورتها المناسبة محققة أهداف المجتمع بصورة مستمرة ودائمة وفي جميع القطاعات . وإن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها» (نظام عبدالكريم، ١٩٩٦، ٤٦) .

وقد أكد برنامج الأمم المتحدة عناصر التسويق السابق في تعريفه للتنمية البشرية بأنها «عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس» (الأمم المتحدة، ١٩٩٠، ١٢) . وبهذا يكون قد تم ربط مفهوم التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي ، واعتبر مؤشر النمو الاقتصادي أحد الدلائل المهمة للتنمية البشرية ، ويؤكد ذلك ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١، بقوله «التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصادياً وبدون ذلك لا يمكن تحقيق تحسن في الأحوال البشرية عموماً» (الأمم المتحدة، ١٩٩١، ١٢) .

أما تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ فيوصف التنمية البشرية بأنها «تستهدف جميع أفراد المجتمع وذلك بتوسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد وتوظيف هذه القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية» (الأمم المتحدة، ١٩٩٤، ٤) .

بعد هذا التوضيح لعناصر مفهوم التنمية ، ينبغي الإشارة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادي ، فالتنمية الاقتصادية عُرفت في الستينيات بأنها «العملية التي يتم بواسطتها تزايد مُطرد في متوسط دخل الفرد عبر فترة طويلة من الزمن» (Meier, 1976, p.6) . وهذا يعني أن التنمية عملية مستمرة لفترة زمنية طويلة تمتد لعقدين أو ثلاثة لإطلاق القدرات والطاقات التي تساعد على إنتاجية الفرد والمجتمع على السواء .

أما النمو الاقتصادي فكما يؤكده علم الاقتصاد هو «الزيادة المستمرة في إنتاج الفرد أو العامل عبر فترة زمنية طويلة» (Kuznets, 1976, 1) .

مما سبق يتبين أن معنى التنمية يشمل أبعاد تتمثل في النمو الاقتصادي المتزايد، وما يحدثه من تحولات هيكلية في كافة المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإطلاق القدرات لتحسين نوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع .

وبهذا تكون التنمية أداة ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن غايات انسانية وحضارية، وذات أبعاد اجتماعية (علي الكواري ، ١٩٩٦، ٢٦٣) .

وفيما يلي سنتناول دراسة البعدين الرئيسيين لأي تنمية تنشدها المجتمعات ، البعد الأول هو الموارد الاقتصادية ومدى توفرها ، والبعد الثاني هو الإنسان أو الرصيد البشري الذي يمثل القوى المحركة لهذه الموارد والمساهم الرئيسي في حركة التنمية والإنتاج.

الموارد الاقتصادية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي :

بداية تتطلب الدراسة التي بين أيدينا تحديد الأرضية الأساسية لحركة التنمية في الخليج ، وذلك باستعراض لأهم النشاطات الاقتصادية التي كانت تمارسها دول مجلس التعاون الخليجي قبل تحولها إلى الإنتاج النفطي ، ثم نستعرض بنوع من التفصيل حجم ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لها . ودراسة الموارد الاقتصادية لها أهمية خاصة باعتبارها أحد المحددات الرئيسية للتنمية ، كما أن لها تأثيراً مباشراً على الامكانات المتاحة لحركة التنمية والتي تؤدي بدورها إلى توسيع القاعدة الإنتاجية لاقتصاديات دول المنطقة .

أولاً : نظرة تاريخية (اقتصادية) لدول المنطقة :

يشير التاريخ الاقتصادي لمنطقة الخليج خلال فترة ما قبل النفط إلى ممارسة السكان للعديد من النشاطات التي تجاوبت مع طبيعة الموقع الجغرافي والموارد المتاحة ، ومع الميول والاتجاهات التي ميزت سكان هذه المنطقة ، فتراكمت لديها مجموعة الخبرات التي ارتبطت بممارساتها . تمثلت هذه النشاطات في عمليات التجارة والنقل البحري وصيد الأسماك واللؤلؤ وصناعة القوارب ، بالإضافة إلى بعض الأعمال المتعلقة بالزراعة والرعي في المناطق الداخلية (Ali AL-Kuwari, 1978, 10) .

فبالنسبة لأعمال التجارة والملاحة ، أدى موقع أقطار الخليج على سواحل بحرية ، ونتيجة لقلة الموارد الطبيعية فيها ، إلى توجه سكانها نحو الخدمات المتصلة بالتجارة والملاحة البحرية، والتي تمت ممارستها خلال فترة زمنية طويلة ، لتأمين مصدر لمعيشة السكان ، وأصبحت مهنة الملاحة البحرية والسفر والتجارة ما بين منطقة الخليج والأجزاء الأخرى من آسيا وافريقيا بمثابة مهنة رئيسية لسكان المنطقة ، مستفيدين من علاقات السكان الجغرافية مع المحيط الهندي وسواحل شرق افريقيا (محمد رياض، ١٩٨٣. ٢١٩) . وقد واجهت الملاحة البحرية في القرن التاسع عشر منافسة شديدة من خدمات

الملاحة البحرية المدارة بالمحركات التجارية أدت إلى تراجعها . ولكن رغم ذلك حافظت على خدمات الملاحة وخاصة مع المناطق القريبة التي تتصل بموانىء الخليج ، مثل موانىء البحر الأحمر ، وموانىء جنوب وجنوب شرق آسيا . وبقيت خدمات الملاحة البحرية ثاني أهم نشاط يمارسه سكان الخليج العربي ، حيث بلغ عدد السفن التجارية في مطلع هذا القرن (سنة ١٩٠٧) نحو ٥١١ سفينة (لوريمر، القسم الجغرافي، أجزاء متعددة) . واتسع نطاق التبادل التجاري بين دول المنطقة وكثير من دول شرق وجنوب آسيا وافريقيا حتى الثّلاثينيات، نتيجة ارتباط هذا النشاط بعمليات استخراج اللؤلؤ . ومورست التجارة في البيع والشراء ما بين ميناء وآخر ، وكانت المراكز التجارية الأساسية في الكويت والبحرين، واحتلت دبي دورها كمركز مهم وميناء وسيط له أهميته الإقليمية في أوائل هذا القرن، وقامت هذه المراكز الرئيسية الثلاثة بتأمين احتياجات المناطق الداخلية في الجزيرة العربية وجنوبي العراق وعُمان (فؤاد بسيسو، ١٩٨٤، ٣٥) .

وقد لعبت بعد ذلك بعض الظروف الاقتصادية والتاريخية دوراً حاسماً في ازدهار تجارة اللؤلؤ ، والتي كانت معروفة منذ القدم في منطقة الخليج ، إلا أنها تعرضت لنكسات حسب الظروف الاقتصادية والتاريخية المتغيرة (كلثم الغانم، ١٩٨٥، ١٢٢) . وقد ازدهرت هذه التجارة في القرن التاسع عشر واستمرت حتى الثلث الأول من القرن العشرين وأصبح الغوص على اللؤلؤ يمثل أهم نشاط اقتصادي يمارسه سكان الساحل العربي للخليج، نتيجة رواج تجارته وزيادة الطلب عليه من قبل الأسواق العالمية ، لدرجة أن التجار كانوا يذهبون إلى السفن في عرض البحر لشرائه والاستحواذ عليه قبل غيرهم ، كما كانت مياه الخليج تعج بسفن الغوص وخاصة بالقرب من المهيرات الغنية باللؤلؤ ، وقد قدر لوريمر عدد سفن صيد اللؤلؤ عام ١٩٠٧ بنحو ٣٥٧٧ سفينة موزعة كالآتي : (الكويت ٤٦١ سفينة ، الاحساء ١٦٧، البحرين ٩١٧، قطر ٨١٧، الإمارات ١٢١٥ سفينة) يعمل عليها نحو ٦٦ ألف رجل (لوريمر، القسم الجغرافي، أجزاء متعددة) .

بالإضافة لما سبق مارس السكان النشاط الزراعي في بعض أنحاء المنطقة ، خاصة في البحرين ومناطق الواحات في داخل الإمارات العربية المتحدة وعُمان والإقليم الشرقي للسعودية، بينما لعبت الزراعة دوراً ضئيلاً في كل من الكويت وقطر . وعموماً لم يكن للزراعة في المنطقة إلا دوراً ثانوياً جداً لقلة خصوبة التربة ، وندرة المياه السطحية العذبة ، وعدم ملاءمة ظروف الطقس والمناخ ، ونقص الأيدي العاملة الزراعية المدربة . فمساحة الأرض القابلة للزراعة في الكويت مثلا لا تشكل سوى ٩ بالمائة من إجمالي مساحة أرضها، وتصل في عُمان كأحسن حال إلى ١٢ بالمائة من إجمالي مساحتها ، وتقل عن ذلك كثيراً في بقية دول المنطقة .

ثانياً: الموارد الطبيعية والبشرية في دول مجلس التعاون الخليجي :

وفيما يلي سنتعرض إلى ملامح الوضع المتعلق بالموارد الطبيعية في دول المجلس ، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأرض والتربة والمياه ، ثم نتطرق بعد ذلك لأهم النشاطات التي يقتضيها الوضع في مجال التعاون الإقليمي ، كدراسة الموارد الهيدروكربونية المعدنية والموارد البحرية ، وإن كانت الدراسات عن مثل هذه الموارد غير دقيقة لعدم توفر مسوحات شاملة ، وبخاصة تلك التي تتعلق بالمياه والتربة وتصنيف الأراضي واستعمالاتها (Mclachlan, 1980, 81) .

أما دراسة الموارد البشرية فتشمل السكان من حيث الحجم والتركيب ، وصورة قوة العمل، وطبيعة الخلل السكاني التي تعاني منها دول المنطقة ، مع محاولة لوضع استراتيجية مستقبلية لتنمية أرصدتها البشرية .

(١) الموارد الطبيعية :

أ- الأرض - المناخ :

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي موقعاً حيوياً واستراتيجياً في منطقة الشرق

الأوسط ، كما تشكل أغلبية مساحة الجزيرة العربية ، وتقع على الجانب الغربي من الخليج العربي ، وعلى طول خليج عُمان وبحر العرب والبحر الأحمر وخليج العقبه . وتبلغ مساحة هذه الدول نحو ٢ر٦٦٧ر٥٤٠ كم٢ ، وإن السعودية لوحدها تغطي منها ما نسبته ٨٤ بالمائة ، تليها عُمان بنسبة ١١٪ (ملف الخليج الصناعي، ١٩٩٣، ٢٥) . أما بقية الدول فتتصف بصغر مساحتها وقلة سكانها ، وإن دول مجلس التعاون بتلك المساحة تشكل ما يقرب من ١٩ بالمائة من مساحة الوطن العربي . ولا تتكامل صورة المكان الجغرافي الذي عاش وتنقل عليه الإنسان الخليجي دون معرفة الأرض ، وأشكالها الجغرافية وخصائصها العامة ، فهي في تفاعل مستمر مع الإنسان في ماضيه وحاضره ، وإنها من الركائز المهمة التي تنطلق منها مسيرة الدول نحو حياتها المستقبلية .

تتسم دول المجلس بأن معظم أراضيها صحراوية قاحلة شبه قارية ، تهيمن عليها أحوال الصحراء في معظم أجزائها مثل الرمال وهي أكثر شيوعاً ، والحصى والأحجار ، ثم الكثبان الرملية التي تغطي مساحات واسعة منها ، هذا فضلاً عن أراضي "السباخ" التي تغطي مساحات ساحلية كبيرة ، وهذه جميعها تدخل ضمن الأراضي السلبية الإنتاج . وتستثنى من ذلك بعض تربات الواحات الخصبة في عُمان ودولة الإمارات ، والمنطقة الشرقية من السعودية ، بالإضافة إلى بعض المرتفعات في جنوب عُمان وغرب المملكة العربية السعودية، وهذه لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من مساحة دول المجلس . ولا شك أن للموقع الجغرافي أثره في سيطرة المناخ الصحراوي وتأثيره على التربة وفقرها في المنطقة . فأهم ما يميز مناخ الخليج هو أنه يقع ضمن أكبر نطاق جاف في العالم - يستثنى من ذلك المنطقة الجنوبية من عُمان والمرتفعات الغربية من السعودية حيث تقع في النطاق شبه الاستوائي - لذلك فإن معدل سقوط الأمطار ينخفض بشكل عام في معظم دول المنطقة إلى نحو ٦٠ ملم في السنة ، ويرتفع هذا المعدل ليصل إلى ٢٠٠ ملم أو أكثر في منطقة التلال الجنوبية والغربية فقط . وإلى جانب قلة الأمطار وعدم انتظام سقوطها السنوي وتذبذب كمياتها يتميز الخليج بحرارة عالية معظم شهور السنة ، وترتفع إلى ما بين ٤٥

إلى ٥٠ درجة مئوية صيفاً ، وتعتدل شتاءً إلى ٢٠ درجة مئوية . والمدى الحراري اليومي كبير بين برودة ملحوظة في ليالي الشتاء قد يتكون معها الصقيع في الأراضي الداخلية ، وبين حرارة النهار العالية نسبياً . ويترتب على ذلك ارتفاع نسبة الرطوبة في الشتاء قرب السواحل إلى أكثر من ٩٠ بالمائة . فالمنطقة إذن حسب التصنيفات المناخية العامة ، تقع ضمن الأقاليم شبة المدارية ذات الصيف الحار والشتاء المعتدل والأمطار الصحراوية الشحيحة ، كما أن موقعها من اليابس والماء الذي يحيطه بها من الشرق والغرب وجزء من الجنوب ، قد فرض عليها تأثيرات مناخية ، قارية وبحرية شكلت شخصيتها المناخية المتطرفة ، فجميعها باستثناء عُمان وغرب السعودية ، ذات مناخ صحراوي حار قليل المطر. ويمكن القول بأن دول مجلس التعاون تخضع إلى نوعين من المناخ : مناخ صحراوي بحري يسود في الجزر والسواحل الشرقية والجنوبية والغربية من الجزيرة العربية ، ومناخ صحراوي قاري يشمل كافة المناطق الداخلية . وبذلك أصبح للمناخ دور في تشكيل شخصية سكانه الحضارية والاقتصادية والاجتماعية لفترة طويلة من الزمن ، أثر في أسلوب حياتهم ونشاطهم واقتصادهم (حسن الخياط، ١٩٨٢، ٣٤) .

ب - الموارد الهيدروكربونية :

تحتل الموارد الهيدروكربونية مكان الصدارة من بين الموارد الطبيعية المتاحة لدول مجلس التعاون ، ليس فقط لكونها المورد الطبيعي الأساسي الذي تتمحور حوله نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة ، سواء من خلال الإيرادات الناجمة عن تصديرها ، أو فيما يتعلق بنشاطات الصناعات البتروكيماوية ، أو الخدمات القائمة على النفط والغاز، ولكنه يعتمد على هذا القطاع في عملية تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني للدول الخليجية ، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي التلقائي لدى الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط (فؤاد بسيسو، ١٩٨٤، ٣٦) .

(١) اكتشاف وإنتاج النفط :

اكتشف النفط في دول الخليج على فترات مختلفة . فقد اكتشف النفط في البحرين مثلاً ، والتي ينخفض فيها مستوى الإنتاج مقارنة ببقية أقطار المجلس عام ١٩٣٢ وتم تصديره عام ١٩٣٥ ، ووصل أعلى إنتاج له عام ١٩٧٠ حيث بلغ ٢٨ مليون برميل ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الإنتاج في الانخفاض التدريجي حتى وصل إلى نحو ١٥ مليون برميل عام ١٩٩٥ (المجموعة الإحصائية، ١٩٩٥، ٧٢) .

وتشير تقديرات الإحتياطي من النفط في البحرين في نهاية عام ١٩٩٥ إلى أن الإنتاج سيستمر لمدة سبع سنوات من ذلك التاريخ ، وذلك وفق مستوى الإنتاج النفطي لعام ١٩٩٥ والذي يمثل نحو ١٥ مليون برميل . (جدول ١)

أما في السعودية فقد تم اكتشاف النفط في المنطقة الشرقية عام ١٩٣٨، وبدأت تتحول من قُطر فقير في موارده الطبيعية إلى إحدى أكبر الدول ثراءً في العالم في مواردها النفطية . وقد بلغ إنتاج المملكة من البترول عام ١٩٨٠ نحو ٣٦٣٤ مليون برميل، ثم هبط إلى نحو ١١٥٩ مليون برميل عام ١٩٨٥ ، ثم عاد فارتفع إنتاجه عام ١٩٩٥ إلى نحو ٢٩٣٨ مليون برميل . ويبلغ الاحتياطي النفطي للمملكة نحو ٢٦١ بليون برميل ، وهو يمثل ما نسبته ٥٦ بالمائة من جملة احتياطي دول المجلس .

وقد اكتشف النفط في الكويت في منطقة برقان عام ١٩٣٨، وبدأ الإنتاج على مستوى تجاري في عام ١٩٤٦ ، ووصل إنتاجه عام ١٩٩٠ إلى نحو ٤٣٠ مليون برميل. وفي عام ١٩٩١ سجل الإنتاج انخفاضا كبيراً عن عام ١٩٩٠ بلغ أكثر من ٣٥٠ مليون برميل وذلك بسبب الغزو العراقي لها وتوقف إنتاجها ، ثم عاد ليرتفع الإنتاج إلى نحو ٦٨٦ مليون برميل عام ١٩٩٥ . أما الاحتياطي فيقدر بنحو ٩٦٫٥ بليون برميل ، وهو لهذا يمثل نحو خمس احتياطي دول المجلس ، والكويت بذلك تعتبر أفضل حظاً من بقية دول المجلس من حيث طول عمر احتياطيها الذي يقدر بنحو ١٤٠ سنة . (جدول ١)

جدول (١)

إنتاج النفط واحتياطيه في دول مجلس التعاون الخليجي [١]

الدولة	تاريخ أول إنتاج تجاري	الإنتاج عام ١٩٩٥ (مليون برميل)	الاحتياطي حسب تقديرات عام ١٩٩٥ (بليون برميل)	نسبة المساهمة في الاحتياطي ٪	عدد سنوات الإنتاج حسب مستوى عام ١٩٩٥
الكويت	١٩٤٦	٦٨٦	٩٦ر٥	٢٠ر٨	١٤٠
السعودية	١٩٣٨	٢٩٣٧ر٥	٢٦١ر٢	٥٦ر٤	٨٩
البحرين	١٩٣٤	١٤ر٩	١ر٠	٠٢ر٠	٧
قطر	١٩٤٩	١٤٢ر٥	٢ر٥	٥٤ر٠	١٧
الإمارات	١٩٦٢ (ب)[٢]	٧٨٨	٩٨	٢١ر٢	١٢٤
عمان	١٩٦٧[٣]	٢٨٤	٤ر٧	١ر٠٤	١٦ر٥
المجموع		٤٨٥٣	٤٦٣ر١	١٠٠	٩٥

المصدر :

(١) - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ١٩٩٥، الدوحة .

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الاقتصادية ، الرياض، ١٩٩٥ .

(٢) إنتاج إمارة أبوظبي فقط

(٣) International monetary Fund (IMF), " Oman: Recent Economic Development," 1979, P.3.

وفي قطر اكتشف النفط لأول مرة عام ١٩٣٩ في حقل دخان ، وتوقف التنقيب بسبب الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأ تصدير أول شحنة عام ١٩٤٩ . وقد وصل الإنتاج

إلى أقصى مستوى له عام ١٩٧٣ حيث وصل إلى نحو ٢٠٥ مليون برميل ، ثم أخذ الإنتاج يتأرجح دون المستوى السابق ، وكان أقل معدل هبط إليه الإنتاج هو ١٠٧ مليون برميل وكان ذلك عام ١٩٨٣ . أما عام ١٩٩٥ فقد وصل الإنتاج إلى نحو ١٤٣ مليون برميل .

وفي الإمارات بدأت الاكتشافات النفطية في أبوظبي عام ١٩٦٢ ثم تبعتها دبي عام ١٩٦٦ ، ثم الشارقة عام ١٩٧٢ . وبلغ إنتاج حقول الدولة مجتمعة عام ١٩٩٥ نحو ٧٨٨ مليون برميل . ولها من الاحتياطي ما يقارب احتياطي الكويت (٩٨ بليون برميل).

وفي سلطنة عُمان بدأ التنقيب عن النفط عام ١٩٣٧ ، ولم يتم اكتشافه إلا عام ١٩٦٤ ، وبدأ التصدير التجاري عام ١٩٦٧ . ومنذ ذلك التاريخ تميز الإنتاج فيها بالارتفاع المستمر خلال السنوات التالية حيث وصل في عام ١٩٩٥ إلى ٢٨٤ مليون برميل .

وحسب هذه المعدلات في الإنتاج فإن دول مجلس التعاون الخليجي قد ساهمت في عام ١٩٩٥ بنحو ٥ر٥٣ بالمائة من إنتاج دول الأوبك وحوالي ٩ر٢٠ بالمائة من الإنتاج العالمي للنفط ، وإنها تملك من الاحتياطي نحو ٤٦ بالمائة من الاحتياطي العالمي .

٢ - الدور الاقتصادي للنفط :

يلعب الإنتاج النفطي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني لجميع دول المجلس دون استثناء، والمصدر الأساسي لاقتصادها ، حيث يسهم بما يعادل ثلثي إجمالي الإنتاج المحلي، وبأكثر من ٩٠ بالمائة من إيرادات هذه الدول .

وحققت الصادرات البترولية عائداً تخطى احتياجات الإنفاق الجاري والانمائي لمعظم دول المجلس خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، وحققت المملكة العربية السعودية ما نسبته ٦٥ بالمائة من إجمالي الإيرادات النفطية لدول المجلس عام ١٩٩٥ ، تلتها دولة الإمارات بنسبة ١٩٫٨ بالمائة . كل ذلك يعني أن دول المجلس تمتلك هذا المورد الذي يمثل سلعة من أهم السلع الاستراتيجية في تاريخنا المعاصر ، حيث يعتبر حتى الآن هو مصدر الطاقة الرئيسي على النطاق العالمي . وتحتل دول المجلس بإنتاجها النفطي المركز الثاني بعد الولايات المتحدة ، وقد ازدادت أهمية هذه السلعة التنموية بعد السيطرة الكاملة لدول الخليج على إدارة مواردها النفطية ، واستغلالها في جميع مراحل الصناعة ، بدءاً بعمليات الاستكشاف ، فالتنمية ، فالإنتاج للنفط الخام والغاز الطبيعي ، مروراً بعمليات النقل والتصفية والتسويق والتوزيع (EL-Mallakh, 1976, 44) .

ومن المهم الإشارة هنا إلى التطورات المتعلقة بأسعار النفط الخام وبخاصة في الفترة التي تلت اكتوبر ١٩٧٣ ، والتي أدت إلى تحقيق ارتفاع كبير في أسعاره نتيجة تحديد هذه الأسعار في السوق بـ ١١٫٦٥ دولاراً للبرميل . وكان هذا السعر يمثل زيادة بنسبة ٣٥٠ بالمائة عما كان عليه . ونتيجة لذلك ارتفعت ايرادات دول المنطقة إلى أكثر من خمسة أضعاف ، ومنذ ذلك الوقت بدأ النفط يلعب الدور القيادي المنفرد باقتصاديات هذه الدول ، وتنميتها خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، ثم ما لبثت أن تراجعت أسعار النفط بشكل كبير منذ عام ١٩٨٦ الأمر الذي أدى إلى اتباع سياسة زيادة الإنتاج لمواجهة احتياجات الإنفاق العام . وأصبح النفط الخام الخليجي في التسعينيات يباع بسعر يتراوح ما بين ١٣ - ١٦ دولاراً للبرميل وذلك بعد أن كان يباع بسعر ٣٤ دولاراً للبرميل عام ١٩٨٢ ، الأمر الذي أثر على الإنفاق العام ، وحركة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مسيرة التنمية بشكل عام في الدول الخليجية .

٣ - النفط والتنمية :

من الحقائق المسلم بها ، أنه منذ بداية الإنتاج التجاري للنفط في الخمسينات ، نشأت علاقة بين النفط والتنمية في دول المجلس ، وازدادت هذه العلاقة وضوحاً في الستينيات والسبعينيات ، حيث أصبحت توظف عوائد البترول في عملية الاستثمار والمساهمة في الخطط والبرامج الانمائية ، وتدل المؤشرات على تطور الإنفاق الاستثماري بصورة مستمرة وارتباطه بمشروعات البنية الأساسية من طرق ومواصلات ، وخدمات للمواطنين ، ونهضة عمرانية ، وقيام الصناعات الهامة كخطوة لتحقيق تنوع في مصادر دخل هذه الدول (حسن الخياط، ١٩٨٢، ٤٧) .

ولكن رغم ما للنفط من دور في خلق قاعدة اقتصادية لدول المجلس ، إلا أنه لم يستطع أن يلعب دوراً إيجابياً في التنمية بكافة مساراتها ، فلا زال البنيان الاقتصادي والاجتماعي يعاني من ضعف في الهياكل الإنتاجية ، وتوجه اقتصادياتها توجهاً استهلاكياً من خلال اعتمادها على الاستيراد من الخارج لكافة متطلباتها الحياتيه ، كما أن هياكل البنية الأساسية وبعض الخدمات أقل من مستوى استيعاب احتياجات بعض الدول . يضاف إلى ذلك انخفاض مستوى التأهيل المهني الذي انعكس على قدرات الأيدي العاملة الوطنية الإنتاجية، مما جعلها تعاني من نقص في اليد الماهرة ، وفي الكفاءات الخبيرة القادرة على تحقيق تنمية في مجالات اقتصادية متعددة (حسن الخياط، ١٩٨٢، ٤٧) . وأصبحت العلاقة بين عائدات النفط والجهد الإنتاجي للأفراد ضعيفة ، كما أن النفط لم يخلق خلال النصف قرن لاستغلاله أية قدرات إنتاجية بديلة أو مساعدة تسد جانباً من العجز في العوائد المالية التي تشهدها المنطقة ، مما جعل الفوائد البترولية تشهد تآكلاً ، وهي ظاهرة عامة تعانيها جميع دول المنطقة ، وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع ، وعلى مستويات المعيشة وفرص العمل ، انعكاسات عامة ومحسوسة

تنذر بالخطر (علي الكواري، ١٩٩٦، ٢٧٢) . وتتبين لنا ظاهرة تآكل ريع النفط ، من انخفاض عائدات النفط لدول المنطقة إلى النصف في عام ١٩٩٣ من المستوى الذي بلغته عام ١٩٨٠ (جاسم السعدون ، ١٩٩٥، ٣) .

٤ - النفط مورد ناضب :

رغم ضخامة الاحتياطي المتوفر من النفط في دول مجلس التعاون ، إلا أن الفترات المتوقعة لنضوبة تتراوح ما بين ٧ سنوات في البحرين ، و١٤٠ سنة في الكويت ، وذلك وفق مستوى الإنتاج لعام ١٩٩٤ . فالجدول رقم (١) يشير إلى أن حجم الاحتياطي لبلدان مجلس التعاون عام ١٩٩٤ كان حوالي ٤٦٣ مليار برميل ، وكان نصيب السعودية منه حوالي ٥٦ر٤ بالمائة، ويتوقع أن يمتد عمر النفط السعودي إلى ٨٩ سنة حسب إنتاج عام ١٩٩٤ .

ويبلغ نصيب الكويت من احتياطي دول المجلس ٥ر٩٦ مليار برميل بنسبة ٢١ بالمائة، وعمر النفط بحوالي ١٤٠ سنة ، في حين يقدر احتياطي النفط في دولة الإمارات بحوالي ٩٨ مليار برميل ، وبعمر يمتد إلى ١٢٤ سنة . وتبلغ نسبة الاحتياطي ٢١ بالمائة من إجمالي احتياطيات دول المجلس . وقدر الاحتياطي في قطر بحوالي ٥ر٢ مليار برميل (٥ر٠ بالمائة)، وبعمر يمتد إلى ١٧ سنة ، بينما قدرت احتياطات عُمان بحوالي ٧ر٤ مليار برميل (١ بالمائة)، ولمدة ١٦ سنة إنتاجية ، أما البحرين فقدرت احتياطاتها النفطية بحوالي ١ مليار برميل (٢ر٠ بالمائة) . وإن العمر الافتراضي لنضوبه لا يتعدى ٧ سنوات إذا ما استمر الإنتاج بنفس معدل عام ١٩٩٤ .

مما سبق يتبين بأن النفط مورد اقتصادي ناضب في ظل الاستنزاف المستمر له ، وعلى الدول الخليجية أن تعي ذلك تماماً وتحاول أن تستغل عوائده في بناء قاعدة إنتاجية ،

وإيجاد بدائل اقتصادية تقلل من اعتمادات هذه الدول على عوائد النفط ، التي تشير الأرقام إلى الهبوط المستمر في أسعاره بحيث أصبح سعر البرميل يحوم حول ١٣ دولاراً لعامي ١٩٩٧-١٩٩٨ (الأمانة العامة، ١٩٩٨، ٢٧) . والذي من شأنه التأثير بشكل مباشر في تباطؤ النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وهبوط مستوى المعيشة للأفراد ، وهو أمر تؤكده فترة التسعينيات حيث بدأت الحكومات تعاني عجزاً في الميزانيات العامة، وبدأت في سحب معظم الفوائض النفطية من أرصدتها الخارجية في محاولة لمواجهة احتياجات الإنفاق وتذليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وتحريك الاقتصاد (علي الكواري، ١٩٩٦، ٨٥) .

٥ - الغاز الطبيعي : (إنتاجه - احتياطه)

يعد الغاز الطبيعي واستغلاله في دول المجلس المورد الثاني كأهم مصادر الطاقة على الإطلاق ، وبدأت عمليات إنتاجه واستغلاله تلعب دوراً أساسياً ضمن جهود تنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصاديات البلدان النفطية ، وذلك لتنويع مصادر الدخل التي يحتكرها قطاع النفط، وبدأ الغاز الذي كان يصاحب إنتاجه إنتاج النفط ، ومصيره الحرق والهدر ، يستغل بإعادة حقنه في آبار النفط (Re-Injection) . ويستخدم كمصدر للطاقة للصناعات المحلية ، وكمستودع لتغذية الصناعات البتروكيمائية بالإضافة إلى تصديره ، وعلى نطاق متصاعد ، في شكل غاز مسيّل .

بلغ إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من الغاز نحو ١٣٨٥٠٠ مليون متر مكعب عام ١٩٩٥ . (جدول ٢) وهو بذلك يمثل ما نسبته ٢٨ر٤ بالمائة من إنتاج دول الأوبك ، وحوالي ٢ر٥ بالمائة من الإنتاج العالمي . وجاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم الإنتاج الذي بلغ ٦٧٣٠٠ مليون متر مكعب وبنسبة ٤٨ر٦ بالمائة من إنتاج المجلس،

تليها دولة الإمارات الذي بلغ إنتاجها نحو ٣١٦٣٠ مليون متر مكعب وبنسبة ٢٣ بالمائة، ثم قطر بإنتاج يقارب ١٨٤٠٠ مليون متر مكعب ، وبنسبة ١٣٫٣ بالمائة .

وتجدر الإشارة هنا بأن قطر قد تضاعف إنتاجها الغازي خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٥ بسبب استغلاله حقل غاز الشمال ، الذي يعد من أكبر حقول الغاز غير المصاحب في العالم ، ثم تليها البحرين بإنتاج ٩٨٠٠ مليون متر مكعب ، أو بنسبة ٧٫١ بالمائة ، ثم عُمان بإنتاج ٦٢٠٠ مليون متر مكعب ، أو بنسبة ٤٫٥ بالمائة ، فالكويت بإنتاج ٥١٧٠ مليون متر مكعب، أو بنسبة ٣٫٧ بالمائة (انظر الجدول رقم ٢) .

جدول (٢)

إنتاج واحتياطي الغاز بدول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٥

الدولة	الإنتاج عام ١٩٩٥ (مليون متر مكعب)	الإنتاج ٪ (الأهمية النسبية)	الاحتياطي عام ١٩٩٥ (بليون متر مكعب)	الاحتياطي ٪ (الأهمية النسبية)
الكويت	٥١٧٠	٣٫٧	١٤٩٨	٧٫٥
السعودية	٦٧٣٠٠	٤٨٫٦	٥٢٦٠	٢٦٫٣
البحرين	٩٨٠٠	٧٫١	١٦٧	٠٫٨
قطر	١٨٤٠٠	١٣٫٣	٦٧٠٣	٣٣٫٥
الإمارات	٣١٦٣٠	٢٢٫٨	٥٧٩٠	٢٩
عمان	٦٢٠٠	٤٫٥	٥٧٨	٢٫٩
المجموع	١٣٨٥٠٠	١٠٠	١٩٩٩٦	١٠٠

المصدر : - الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الاقتصادية ، الرياض، ١٩٩٥ .
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي، الدوحة ، ١٩٩٥ .

ويشير جدول (٢) بأن الاحتياطي من الغاز الطبيعي بدول المجلس قُدّر في نهاية ١٩٩٥ بنحو ١٩٩٩٦ بليون متر مكعب ، أي حوالي ٣٥ر٢ بالمائة من احتياطي دول الأوبك ، ونحو ٧٥ر١٣ بالمائة من الاحتياطي العالمي . وقد جاءت دولة قطر في المرتبة الأولى من بين دول المجلس من حيث حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي في عام ١٩٩٥، حيث قدر احتياطيها بنحو ٦٧٠٠ بليون متر مكعب ويمثل ٥ر٣٣ بالمائة من احتياطي دول المجلس ، ونحو ٢ر١٢ بالمائة من احتياطي الأوبك و٨ر٤ بالمائة من الاحتياطي العالمي (النشرة الاقتصادية ، ١٩٩٥، ١٨) .

وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة ٢٩ بالمائة من جملة احتياطي دول المجلس ثم السعودية بنسبة ٣ر٢٦ بالمائة ، أي أن هذه الدول الثلاث تشكل في احتياطها الغازي نحو ٨٩ بالمائة من جملة احتياطي دول المجلس .

ورغم أن نطاق استخدام الغاز الطبيعي بالنسبة لدول المجلس لازال متواضعاً مقارنة بكمياته ، إلا أن هناك مؤشرات تدل على استثمار هذه الدول لهذه الموارد ، سواء باستغلالها كمصدر للطاقة لكثير من الصناعات ، أو الاستفادة منها في الصناعات البتروكيماوية ، بالإضافة إلى تصديرها للدول الصناعية .

وتشهد دول المنطقة طفرة في استغلال الغاز الطبيعي ، حيث يستخدم في إقامة العديد من الصناعات البتروكيماوية الضخمة والصناعات الأخرى ، وكذلك في توسيع شبكة الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر ، حيث يوفر مصدراً رخيصاً ومنتظماً للطاقة المستخدمة في هذه المشروعات الاقتصادية المهمة . وقد أصبح الغاز مؤثراً في حجم الإنتاج الصناعي وتنوعه ، ومساهماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتنوعه ويظهر ذلك في زيادة حجم وإنتاج وقيمة مبيعات وثمن صادرات إنتاج الصناعات القليلة التي أقيمت بدول المنطقة ، بفضل وجود الغاز الطبيعي الرخيص ، فقد ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي بدول المجلس في الناتج المحلي إلى نحو ١٤ بالمائة عام ١٩٩٥ في حين لم تتعد النسبة ٥ بالمائة عام ١٩٨٢ .

لذلك فإن الغاز الطبيعي يعد من أهم الموارد الاقتصادية التي ستعتمد عليه دول المنطقة مستقبلاً ، حيث سيتوقف اقتصاد هذه الدول على مدى الاستفادة من هذا المورد الاقتصادي المهم ، وذلك لما يوفره من طاقة ومواد خام رخيصة ، تتيح مميزات للدول المنتجة له في عدد كبير من الصناعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى . ويجب على المسئولين في هذه الدول أن يدرسوا الفرص المتاحة للاستفادة من احتياطيات الغاز الطبيعي ، ليمثل أحد الموارد التي تساهم في زيادة الإيرادات المالية لحكومات دول المجلس .

جـ) الموارد البحرية (استغلالها وسبل حمايتها) :

تتمتع دول مجلس التعاون بسواحل بحرية طويلة تشرف على مياه الخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب والبحر الأحمر ، وتشير كثير من الدراسات إلى أهمية الموارد البحرية وتعددها . فبالإضافة إلى الوفرة في الأسماك وغيرها من الأحياء البحرية هناك مجموعة من حقول المحار التي لم يلتفت إليها بعد رغم أهميتها الاقتصادية والبيئية الكبرى ، وكذلك مياه البحر باعتبارها مصدراً لتحلية المياه المكررة ومياه التبريد المستخدمة في الصناعة ، فضلاً عن السواحل التي من الممكن أن تكون مصدراً مهماً للسياحة والترفيه ، إلى جانب إمكانية استخلاص عدد من الأملاح وغيرها من كنوز البحر التي من الممكن استخراجها وتصنيفها (علي الكواري، ١٩٩٦، ١٤٣) . والمطلوب من دول المنطقة التنبه إلى أهمية هذه الموارد والعمل على تنميتها واستغلالها الاستغلال الأمثل ، كما أن عليها المحافظة على تلك الموارد وحمايتها من مصادر التلوث المحلي والإقليمي . فالبحر كان يمثل أهم نشاط اقتصادي لسكان المنطقة في الماضي ، وسوف يكون في المستقبل أهم دعائم استمرار الحياة للمجتمع الخليجي بعد نضوب النفط .

في أواخر السبعينيات أجريَ مسح إقليمي للثروة السمكية وتنميتها في الخليج ، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ، وتبين من خلال هذا المسح وفرة الثروة السمكية وذلك بمقارنة حجم المخزون السمكي المتوفر بمعدلات الإنتاج الحالية -١٧ . ١٩٨٠ ,FAO) (٢١. وأن هناك فرصاً لزيادة الإنتاج وسد حاجة الاستهلاك المحلي وتوفير فائض للتصدير.

وقد انعكست هذه الوفرة في الأسماك على تحقيق أقطار المنطقة لنسبة اكتفاء ذاتي بلغت ٩٤ر٤ بالمائة في أواخر الثّمانينيات . ويشير التقرير إلى تفوق الإمكانات المتاحة لاستغلال هذه الثروة على معدل الاستغلال (حجم الإنتاج السنوي) ، فبينما بلغ حجم الإنتاج خلال عام ١٩٧٨ نحو ٣٠٠ ألف طن ، فإن الإمكانات المتاحة تسمح بإيصال هذا الإنتاج إلى ٦٣١ ألف طن من الأسماك (تشمل الأسماك القاعية والسطحية) ، ولا يتأتى ذلك إلا بتنمية المصايد وتطوير أسلوب وصناعة الصيد . ويؤكد التقرير الذي صدر عام ١٩٨٠ على أهمية التعاون الإقليمي في تنمية المصايد وجهود استغلال الثروة السمكية وحماية البيئة البحرية من التلوث. ويعد قطاع الثروة السمكية من القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية ، نظراً لكونه مورداً متجدداً ، إذا ما أحسنت إدارة عملية استغلاله ، وليس ناضباً كالنفط . وأشار التقرير إلى ضرورة وضع استراتيجية لتنمية الموارد البحرية وتنميتها وحسن استغلالها كمورد يساعد على توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني لدى المنطقة، وهذا يتطلب حماية البيئة البحرية والمحافظة على ثراوتها ، والاهتمام بإيجاد قاعدة بيانات تساعد على سلامة التخطيط لهذا القطاع . وخلص التقرير إلى ضرورة دعم هذا القطاع مادياً وبشرياً ، حيث يعاني ضعفاً في خدمات التمويل ، ليس في حجم التمويل المتاح وحسب ، بل وفي وفرة الكوادر المؤهلة للتمويل الانمائي السمكي .

ومن المؤسف أن حماية البيئة البحرية وتنمية الموارد البحرية وزيادة الاستفادة منها ، لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه كمورد اقتصادي تستفيد منه حكومات دول الخليج العربية. فقد تعرضت مياه الخليج إلى أضرار بالغة بسبب التلوث بجميع أشكاله ، وذلك نتيجة النشاطات الصناعية النفطية والإنشائية القائمة على سواحله وفي مياهه ، دون وجود جهات رقابية وتخطيطية توجه هذه الأنشطة وفق معايير حماية البيئة البحرية من التلوث ، خصوصاً وأن بيئة الخليج البحرية حساسة تجاه التلوث ، فمياه الخليج شبه مغلقة وضحلة وليست كالبحار المفتوحة، فهي تغير نفسها كل خمسة أعوام ، الأمر الذي يزيد من حساسيتها للتلوث ، خصوصاً وأن النشاطات البشرية والحركة البحرية الكثيفة في تزايد مستمر ، وكل هذا يحدث في غياب معايير ملائمة وإدارة حازمة لحماية البيئة البحرية من التلوث على المستويين المحلي والإقليمي (علي الكواري، ١٩٩٦، ١٥١) .

ونبرز هنا بعض الأمثلة حول المخاطر التي تهدد البيئة البحرية الخليجية ومواردها ، حيث توضح بعض الدراسات أن مياه الخليج تعرضت خلال حرب الخليج الأولى ١٩٨٢ إلى تسربات نفطية بلغت نحو ٥ر٦ مليون برميل ، وتسرب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ الذي يتراوح ما بين ٦ - ١١ مليون برميل ، غطت مساحات تمتد من الكويت شمالاً حتى مضيق هرمز جنوباً . هذا بالإضافة إلى التسرب النفطي المصاحب لإنتاج النفط وتكريره ونقله ، وكذلك التلوث نتيجة التخلص من المياه المصاحبة لإنتاج النفط ، والتلوث الناتج من تفريغ ناقلات النفط . وقد قدرت كميات النفط المتسربة إلى مياه الخليج عام ١٩٨٦ بنحو ١٤٤ ألف طن (أسامة أبو الذهب، ١٩٩٤، ٤٨) . كل هذا يؤكد خطورة الوضع البيئي لمياه الخليج ، نتيجة استمرارية الإضرار بالإمكانيات البحرية المختلفة ، والقضاء على الأحياء البحرية التي كانت ولا تزال مصدر الغذاء الرئيسي لسكان هذه المجتمعات.

(٢) الموارد البشرية :

إن الاهتمام بالموارد البشرية في العملية التنموية شرط أساسي لا يقل أهمية عن الموارد الطبيعية ، بل لعله يمثل الأساس لأي نهضة اقتصادية يتطلع إليها أي مجتمع . فعملية تنمية القوى البشرية ، وهي أهم محاور التنمية ، تتمثل في رفع خصائص البشر من معارف ومهارات وقدرات ، ومحاولة الاستفادة من هذه الخصائص في النشاط الاجتماعي- الاقتصادي (نادر فرجاني، ١٩٨٣، ٣٥٥) .

والموارد البشرية ومساهمتها في العملية التنموية لأي مجتمع من المجتمعات لا تتحدد بحجمها الكبير فقط ، حيث تمثل عبئاً على حركة التنمية ، كما هي الحال في العديد من البلدان النامية التي تعاني من ضغط الانفجار السكاني على مواردها المتاحة للتنمية ، وإنما يتحدد دورها حسب بنية وخصائص ونوعية السكان من ناحية ، وبنية

وخصائص ومستوى القوى العاملة المتوفرة لديها من ناحية أخرى . ودراسة الموارد البشرية لدول مجلس التعاون بجوانبها المختلفة تعتبر من الضرورات ، فهذه الدول أحوج ما تكون إلى سياسات سكانية تمكنها من الإفادة من كافة الطاقات البشرية المتوافرة بها ، خاصة وأنها دول محدودة السكان حجماً ، كما أنها محدودة المهارات والخبرات أيضاً .

وضآلة الحجم السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي لا تعني أنها بعيدة عن مشاكل العالم الديموغرافية ، فلكل إقليم أو قطر جغرافي ظروفه وموارده ورصيده السكاني ، وهذه جميعها تتفاعل لتشكل مستوى نشاطه الاقتصادي وحراكه الاجتماعي ، ونموه العمراني ، وتشخيص حجم مشكلته الديموغرافية ، فإذا كانت هناك دول تعاني من فيض سكاني على الموارد Over Population ، فإن دول الخليج على عكس ذلك فهي تمثل حالة فقر سكاني Under Population ، وهذا يعني أن حجم السكان أقل من أن يسمح باستثمار الموارد الاقتصادية بكامل طاقتها ، مما يمكن إعالة عدد أكبر من السكان دون المساس بمستوى المعيشة أو إحداث حالة من البطالة بين سكانها (حسن الخياط ، ص ٧) .

وقد كان لقلة السكان في دول الخليج كماً ونوعاً ، مردودات سلبية على مختلف جوانب الحياة، وعلى تنمية وتطور المجتمع ، وخاصة بعد اكتشاف النفط وتصديره (حسن الخياط، ١٩٨٢، ٧) . فالرصيد السكاني بحجمه وخصائصه يعد من أكثر المؤشرات أهمية في تحديد مسيرة التنمية ومستوياتها ، وفي المقابل فإن التنمية لها مردودها المباشر في بنية ونمو الرصيد السكاني ، وبالتالي في تطوير المجتمع ومستوى معيشة أفراده وتحقيق أهدافهم في الحياة .

وسنتناول هذا الموضوع في ثلاث نقاط هي : أولاً: تطور الحجم السكاني ، ثانياً: تركيب السكان ، ثالثاً: طبيعة قوة العمل ، وسنرى من خلال هذا العرض شكل الخلل السكاني الذي يعاني منه المجتمع ، والذي أصبح يمثل مشكلة تعاني منها دول مجلس التعاون وتنذر بمخاطر مصيرية .

أ) تطور الحجم السكاني :

ينبغي الإشارة إلى التطور السكاني السريع الذي حدث في المنطقة من بداية الطفرة البترولية والتي تحدد بعام ١٩٥٠ ، حيث نجد أن الرصيد السكاني الخليجي كان متواضعاً حتى النصف الأول من هذا القرن حيث لم يتجاوز سكان هذه الدول مجتمعة الأربعة ملايين نسمة، تستحوذ السعودية وحدها على ٨٠ بالمائة من جملة هذا الحجم (جدول ٣) .

جدول (٣)

حجم ونمو السكان في دول مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٩٥) بالآلاف

السنة	الكويت	السعودية	البحرين	قطر	الإمارات	عُمان	إجمالي السكان	معدل التغير السنوي
١٩٥٠	١٣٠	٣٢٠١	١١٠	٣٠	١٠٠	٣٧٠	٣٩٤١	
١٩٦٠	٢٧٥	٤٠٧٥	١٤٥	٥٠	١٣٠	٤٥٠	٥١٢٥	٢ر٦٪
١٩٧٠	٧٣٨	٥٧٤٥	٢١٦	١١١	١٩٠	٦٠٠	٧٦٠٠	٣ر٩٪
١٩٧٥	٩٩٥	٧٢٥١	٢٦٠	١٨٠	٦٥٦	٧٢٠	١٠٠٦٢	٥ر٦٪
١٩٨٠	١٣٥٦	٩٣٧٢	٣٥٩	٢٦٠	١٠٤٣	٩٠٠	١٣٢٩٠	٥ر٥٪
١٩٨٥	١٧٢٠	١١٥٩٥	٤٣٠	٣٤٢	١٣٥٠	١٤٤٢	١٦٦٧٩	٤ر٧٪
١٩٩٠	٢٠٩٠	١٤١٣١	٥١٥	٤٥٦	١٨٤٤	١٤٦٨	٢٠٥٤٨	٣ر٩٪
١٩٩٥	١٥٠٥	١٧١١٨	٦٠١	٥٩٠	٢٢٢٢	٢٠١٧	٢٣٦٠٧	٣ر٢٪

المصدر : - المجموعات الإحصائية لدول الخليج العربية ، ١٩٩٣ .

- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ، الدوحة ، ١٩٩٥.

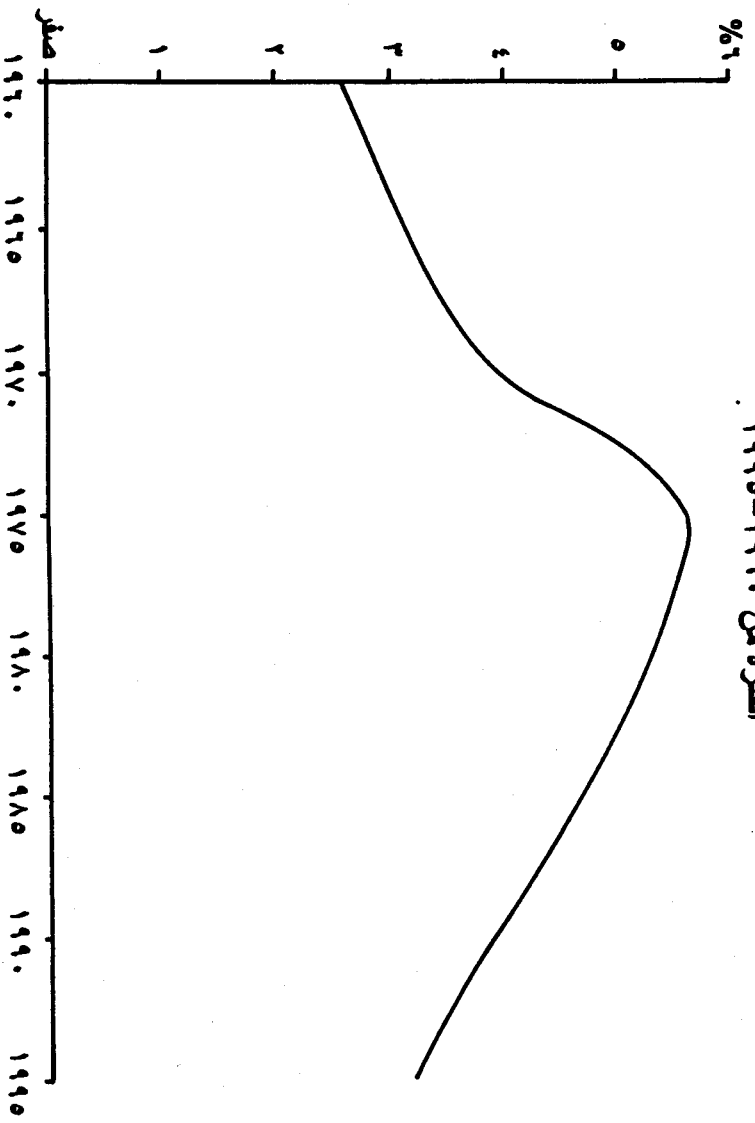

معدل التغير السنوي لسكان دول الخليج العربية
الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٥

المصدر : الجدول رقم (٣) .

وقد تميزت هذه الفترة بتواضع الحياة الاقتصادية للسكان ، حيث لم يكن بالإمكان أن تستوعب المنطقة أكثر من ذلك في ظل الاقتصاد القائم لفترة ما قبل النفط ، وخلال النصف الثاني من هذا القرن ونتيجة لظهور البترول حدثت الطفرة السكانية التي غَيّرت التركيبة الديموغرافية لهذه الدول ، كما غَيّرت التركيبة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية عموماً . فتسَارَع نمو السكان بسبب الهجرة الوافدة ، وأصبح الحجم السكاني بحلول عام ١٩٦٠ نحو خمسة ملايين نسمة ، وذلك بمعدل نمو سنوي يصل إلى ٢ر٦ بالمائة ، ثم تزايد معدل النمو خلال السّتينيات إلى نحو ٤ بالمائة سنوياً ، ليصل حجم السكان إلى ٧ر٦ مليون نسمة عام ١٩٧٠. وخلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٠ سجلت المنطقة أعلى نمو سكاني لها بلغ ٥ر٥ بالمائة وأصبح حجم سكانها ١٣ر٣ مليون نسمة ، ثم بدأ معدل النمو بالهبوط تدريجياً إلى أقل من ٤ر٥ بالمائة خلال الثّمانينيات ، ووصل إلى أدنى مستوى له في التسعينيات وهو ٣ر٢ بالمائة سنوياً، وأصبح الحجم السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٥ نحو ٢٤ مليون نسمة .

الأرقام السابقة توضح بشكل عام تزايد الحجم السكاني لدول الخليج بمعدلات مرتفعة، حيث تزايد السكان أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٥ . وهي زيادة غير اعتيادية ناتجة في المقام الأول عن العمالة الوافدة لسوق العمل الخليجي ، وذلك لسد النقص الموجود في العمالة المواطنة ، وهي نتيجة طبيعية لمتطلبات خطط التنمية الشاملة التي تسعى إليها دول المنطقة في ظل تواضع الحجم السكاني فيها . أما بالنسبة للفترة الممتدة من ١٩٩٠-١٩٩٥ فإنها تمثل فترة ثبات في نمو السكان ، وذلك نتيجة تجاوز دول المجلس لمرحلة التنمية والإعمار السريع ، والتوسع في مشاريع التنمية الأساسية التي كانت على أشدها في السبعينيات والثّمانينيات،مما أدى إلى تراجع الطلب على العمالة الوافدة. ونورد هنا سبباً آخر وهو إدراك المنطقة لمدى خطورة الوضع المتمثل في ارتفاع نسبة

شريحة السكان الوافدين ، إلى درجة مخيفة في بعض الدول تصل إلى أربعة أخماس السكان كما في الإمارات وقطر ، وهذا من شأنه خلق كثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول ، هي في غنى عنها ، إذا ما أحسنت استغلال العمالة المتوفرة لديها والقادرة على الانخراط في مثل هذه الأعمال بمختلف مستوياتها .

ب) اختلال التركيبة السكانية : (عمراً ونوعاً)

إلى جانب الخلل السكاني المتمثل في النمو غير الطبيعي للسكان ، فإن هناك خللاً في تركيبة السكان أيضاً ، سواء من حيث العمر أو النوع . فالواقع يثبت أن التركيب لا يقتصر تأثيره على معدلات الولادة والوفاة واتجاه الخصوبة وحركة الزيادة السكانية ، بل له أهميته في تقدير حاجات المجتمع من الخدمات والمرافق والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية (حسن الخياط ، ص ١٠٥) ، والتركيب السكاني لدول المنطقة ذو طابع خاص مغاير للتراكيب والأوضاع السكانية الطبيعية ، نتيجة ارتفاع نسبة الوافدين من الشباب الذكور ، الذي أثر في ارتفاع فئة الأعمار المتوسطة ونسبة الذكورة في مجتمعات دول المجلس ، ويتضح ذلك من خلال بيانات التركيب العمري للسكان لعام ١٩٩٥، والتي تشير إلى أن أكثر من ٦٥٪ من السكان في البحرين ودولة الإمارات هم من فئة الأعمار المتوسطة (١٥-٦٤ سنة)، وأن هذه النسبة تنخفض قليلاً في قطر إلى ٦٢ بالمائة ، والكويت والسعودية وعُمان إلى نحو ٥٢ بالمائة .(ملف الخليج الإحصائي ، ١٩٩٣ ، ١٨٠) . وترتفع نسبة هذه الفئة العمرية بين الوافدين إلى أكثر من ٨٠ بالمائة في الإمارات ونحو ٧٥ بالمائة في قطر وعُمان ، و٧٠ بالمائة في البحرين والكويت والسعودية. وتعزى هذه الظاهرة إلى أن معظم الوافدين إلى المنطقة هم في أعمار متوسطة، وهو ما يتطلبه سوق العمل . أما بالنسبة للتركيب النوعي للسكان فإن البيانات

السكانية تشير إلى ارتفاع أعداد الذكور عن الإناث إلى نحو ثلثي السكان في الإمارات وقطر ، وتقل عن ذلك في بقية الدول لتمثل نسبة الذكور ما بين ٥٥ - ٦٠ بالمائة في الكويت والبحرين والسعودية وعُمان . ويشير هذا الخلل إلى شذوذ التركيبة السكانية التي تجعل مجتمعات هذه الدول أغلبية من الذكور العزاب ، ومما يزيد الأمر سوءاً أن غالبية هؤلاء هم من جنسيات غير عربية وإسلامية ، الأمر الذي يشكل خطورة على الروابط الدينية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الخليجي ، وعلى مستقبل التنمية التي تتطلع إليها دول مجلس التعاون الخليجي .

جـ) طبيعة قوة العمل :

تمثل العمالة شريحة سكانية لها علاقاتها الوثيقة والمباشرة بعمليات الإنتاج والتنمية، وقد شهدت دول مجلس التعاون قدوم عمالة كبيرة إليها لسد الثغرة الناتجة عن النقص في العمالة المحلية كماً ونوعاً . فالمنطقة ذات حجم سكاني وطني صغير وتفتقر إلى الخبرات والمؤهلات الضرورية لبرامج النمو الاقتصادية - الاجتماعية . لذلك فهي تعاني من ظاهرة صغر نسبة العمالة الوطنية من إجمالي السكان ، إلا أنها تصبح مرتفعة في حالة إضافة القوى العاملة الوافدة التي تمثل نسبة عالية جداً من إجمالي قوة العمل ، ويشير الجدول (٤) إلى أن نسبة العمالة تصل إلى نحو نصف السكان في كل من قطر والإمارات ، وإلى نحو الثلث كأدنى نسبة في السعودية وعُمان ، وأن معدل مساهمة المواطنية في قوة العمل منخفضة جداً ، حيث لا يسهمون إلا بنسبة ضئيلة تصل إلى حوالي ١٠ بالمائة من إجمالي قوة العمل كما في قطر ، ونحو ٢٠ بالمائة في الإمارات والكويت ، وترتفع إلى نحو ٣٥ بالمائة في السعودية ، و٤٤ بالمائة في البحرين وعُمان ، وهذا يعني تفوق أعداد العمالة الوافدة على مستوى جميع دول المنطقة بدون استثناء ، وهذا أمر طبيعي في ظل افتقار

هذه الدول إلى العمالة الوطنية القادرة على المشاركة في قوة العمل بمختلف مستوياتها ، ويشير الجدول (٤) كذلك إلى أن خُمس المواطنين فقط يسهمون في عمليات التنمية والتطوير والإنتاج ، في حين لا تقل هذه النسبة في معظم دول العالم عن ٤٠ بالمائة ، والأسباب وراء ذلك معروفة وتتمثل في : فتوة التركيب العمري لمواطني دول المجلس نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة ، ثم ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية ، وزيادة معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المتقدمة في معظم دول المجلس، وأخيراً رغبة العديد من العاملين المواطنين للتقاعد المبكر عن العمل بهدف مزاولة الأعمال الحرة (عثمان الحسن، ١٩٩٦، ١٠٦) . وتعد معدلات المساهمة المنخفضة من المؤشرات التي توضح مستوى عبء الإعالة على السكان النشطين اقتصادياً ، وصغرها يوحي بضخامة هذا العبء ، ويؤكد بأن دور الإنسان الخليجي في الإنتاج ما زال ضعيفاً ، الأمر الذي يجعل هناك سلبيات اقتصادية سواء في الإنتاج أو الاستهلاك ، حيث يطغى السلوك الاستهلاكي على السلوك الإنتاجي ، وهو أمر بالغ الخطورة حاضراً ومستقبلاً . ومما يزيد الأمر سوءاً أن التزايد المستمر في حجم قوة العمل ليس انعكاساً لارتفاع مستوى الدخل ، أو تزايداً في حجم المشروعات الاقتصادية والنشاطات الإنتاجية ، أو تصاعداً لحجم الإنفاق العام لهذه الدول ، بل تؤكد كل المؤشرات على انخفاض متوسط دخل الفرد الخليجي ، وتدني مستوى الإنفاق العام وهذا نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط وإنهيار أسعاره. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن النشاطات الاقتصادية الحالية لا تستوعب مثل هذه الأعداد المتزايدة من العمالة التي تستقدم دون أن يكون لتواجدها أي مبرر اقتصادي . فالمعروف أن الوصول إلى أعلى معدل للتنمية لا يتحقق إلا بتناسب حجم قوة العمل مع طبيعة ومستوى الأنشطة الاقتصادية المتوافرة ، وأن أي خلل في هذين العنصرين سوف يؤثر سلبياً على عملية التنمية .

جدول (٤)
قوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٥)

الدولة	المواطنون (بالألف)			الوافدون (بالألف)			إجمالي السكان والعمالة (بالألف)		
	السكان	العمالة	المساهمة %	السكان	العمالة	المساهمة %	السكان	العمالة	المساهمة %
الكويت	٨٥٨	١٨٩	٢٢	٦٤٧	٣٠٤	٤٧	١٥٠٥	٦١٧	٤١
السعودية	١٢٨٠١	٢٤٠٤	١٩	٤٨٠٧	٤٤٦٣	٩٢	١٧٦٠٨	٦٨٦٧	٣٤
البحرين	٤٠٤	١١٣	٢٨	١٩٧	١٤٦	٧٤	٦٠١	٢٥٢	٤٢
قطر	١٣٣	٢٩	٢٢	٤٥٧	٢٨٣	٦٢	٥٩٠	٣٠٥	٥١
الإمارات	٤٦٧	١٢٧	٢٣	١٧٥٥	١٠١٨	٥٨	٢٢٢٢	١١٧٨	٥٣
عُمان	١٤٩٣	٣١٤	٢٠	٥٢٤	٢٩٩	٥٧	٢٠١٧	٧٠١	٣٥
الإجمالي	١٦١٥٦	٣١٧٤	٢٠	٨٣٨٧	٦٥١٣	٧٨	٢٤٥٤٣	٩٩٢٠	٤٠ر٤

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ، ١٩٩٦م ، الدوحة .

لذلك يرى المتخصصون ضرورة وضع سياسات سكانية لمعالجة الخلل السكاني الذي يعاني منه المجتمع الخليجي ، وتحمل بعض التضحيات من أجل دوام المجتمع وتماسكه وتقدمه (علي الكواري، ١٩٩٦، ٤٧) ، وذلك عن طريق الاهتمام بالعنصر البشري المؤهل، لأنه هو الأساس لأي عملية انماء اقتصادي واجتماعي . فخلق الثروة الاقتصادية لا يتأتى مهما كانت المصادر الأولية ، إلا عن طريق الإنسان المؤهل ، ومن هنا يجب أن تكون نقطة الانطلاق في التخطيط للتنمية هي دراسة أوضاع القوى البشرية وانعكاساتها ، وتنمية الأرصدة البشرية التي نعني بها استخدام كافة أفراد قوة العمل في أعمال مثمرة ، والحد من الضياع الذي تتعرض له بعض فئات السكان بسبب بقائها خارج قوة العمل رغم

أنها قادرة عليه . كما ينبغي إعداد قوة العمل وتزويدها بالمهارات والمعارف اللازمة في عملية الإنفاق والخدمات ومحاولة تطويرها لتتوافق مع متطلبات التنمية والتحديث .

من خلال عرضنا للموارد البشرية ، يمكن أن نحدد مستقبل تنمية هذا النوع من الموارد ، من خلال استعراض أهم التحديات التي يمكن أن تواجه التنمية البشرية في بداية القرن الحادي والعشرين . والتي نجملها في الآتي :-

١ - بالنسبة لآفاق النمو تشير البيانات إلى تضخم أحجام السكان في دول المجلس بشكل كبير ومرد ذلك يعود إلى الهجرة الخارجية . فقد تضاعف السكان خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٠ ، ثم تضاعف مرة ثانية للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ ، وهي بداية الطفرة السكانية في المنطقة ، ثم أخذ معدل النمو يقل تدريجياً حيث يتوقع أن تطول الفترة الزمنية إلى نحو ٢٠ سنة ليتضاعف السكان مرة ثالثة ، أي مع مطلع عام ٢٠٠٠م .

والتوقعات المستقبلية تشير إلى انخفاض النمو السكاني خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) إلى أقل مستوى له منذ الخمسينيات من هذا القرن حيث لم يتعد ٢ر٥٪ فقط . وهذه المؤشرات توضح تراجع الاعتماد على العمالة الوافدة ، ومحاولة الاستفادة من القوة البشرية المحلية بشكل أكبر ، وإحلالها تدريجياً في مختلف القطاعات الاقتصادية .

٢ - ومن التحديات الأخرى التي تواجه التنمية البشرية هو تزايد نسبة السكان الوافدين الذين وصلت أحجامهم إلى نحو ثلاثة أمثال المواطنين في بعض الدول ، وهذا

الاعتماد الكبير على المهاجرين قد خلق مشكلات تتعلق بالتركيبة السكانية وزيادة الذكور العزاب بين السكان مما يترتب عليه مشاكل اجتماعية وأخلاقية . كما أن اختلاف الأديان واللغات والعادات والتقاليد قد خلق نوعاً من التفكك والانقسام بين فئات المجتمع . ولذلك فإن أحد المهام المرتبطة بعملية التنمية البشرية هنا هو دمج السكان غير المتجانسين في إطار ثقافي واحد ، وهذا يحتاج إلى جهود مضنية في ظل تعدد جنسيات الوافدين (موزة غباش، ١٩٩٦، ٧٣) .

٣ - بالنسبة لعنصر العمالة يلاحظ عدم واقعيتها من حيث ارتفاع أعدادهم لجملة السكان، حيث يمثلون أكثر من ٤٠ بالمائة من جملة السكان ، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمجموعة الدول العربية التي تتراوح النسبة فيها ما بين ٢٢-٣٥ بالمائة (ابراهيم سعدالدين، ١٩٨٦، ٣١) . وارتفاع النسبة هنا يعود في المقام الأول إلى ضخامة العمالة الوافدة التي ساهمت بشكل كبير في نمو هذه الفئة ، فهي تتفوق على العمالة الوطنية بمقدار الضعف تقريباً على مستوى مجموعة دول المجلس . وهنا لابد من التدخل لتقليل هذا الفارق خصوصاً إذا ما عرفنا أن نسبة مشاركة المواطنين من جملتهم في قوة العمل لا تتعدى الخُمس ، بينما هي عند الوافدين تصل إلى ٧٨ بالمائة . ومما يزيد المشكلة هنا هو انخفاض مستوى المهارة للقوى العاملة الوافدة ، حيث ترتفع نسبة الأميه بينهم ويندرجون تحت فئة العمالة غير الفنية . والسمة الأخرى للعمالة في دول المنطقة هي تركزها في قطاع واحد وهو الخدمات الذي يضم نحو نصف جملة العمالة ، بينما تقل في القطاعات الإنتاجية الأخرى . ومن السمات الهامة للعمالة أيضاً تركز المواطنين في وظائف الدولة وفي قطاع الخدمات ، وإحجامهم عن المشاركة في الأعمال اليدوية . وفي ضوء هذه

الخصائص ، وغياب الخطة الشاملة ، فإننا نتوقع أن تستمر العمالة في دول المجلس بخصائصها المضطربة هذه ، وسوف تواجه مشكلة كبيرة في حالة إجراء عملية إحلال للعمالة المواطنة محل العمالة الوافدة مستقبلاً .

٤ - ومن التحديات التي تواجه التنمية البشرية في دول المجلس خلق فرص جديدة لمشاركة المرأة في النشاط العام من ناحية ، وفي قوة العمل من ناحية أخرى ، حيث يشير الواقع إلى انخفاض مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية ، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ معدلات إحلال العمالة المواطنة مكان العمالة الوافدة . وتشير البيانات إلى تدني نسبة الاناث العاملات لإجمالي القوى العاملة المواطنة ، خلال النصف الأول من الثمانينيات ، حيث بلغت ٣ر٥ بالمائة و ٦ر٢ بالمائة و ٧ر٧ بالمائة في الإمارات وقطر والسعودية على التوالي ، ولكن هذه النسب أخذت في التزايد خلال التسعينيات (١٩٩٢) خاصة في دولتي البحرين والكويت حيث وصلت إلى ٢٠ بالمائة ، وحوالي ١٢ بالمائة في كلٍ من الإمارات وقطر والسعودية (عثمان الحسن، ١٩٩٦، ٤٩) . وتظل هذه النسب متواضعة على مستوى جميع دول المنطقة ، خصوصاً في ظل توفر التعليم بجميع مستوياته للإناث، بل أصبحت الإناث تتفوق على الذكور في نسب الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا في دول مجلس التعاون ، حيث تبلغ نسبتهن في الجامعات إلى إجمالي الطلاب نحو ٧١٪ ، ٧٦٪ ، ٦٨٪ ، ٦٦٪ لكل من الإمارات وقطر والبحرين والكويت على التوالي ، أما السعودية وعُمان فتنخفض النسبة فيهما إلى ٤٧٪ (عثمان الحسن، ١٩٩٦، ٤٣) . ولكن رغم التطور الكمي الهائل في أعداد الملتحقين والملتحقات بمؤسسات التعليم العام والعالي

في دول المجلس ، إلا أن مخرجات النظام التعليمي ومؤسسات التدريب المهني ، لم توفق في تلبية احتياجات سوق العمل ، خاصة من حيث النوعية والكفاءة العلمية التي تتطلبها معظم مؤسسات القطاع الخاص ذات التقنية المتقدمة. يضاف إلى ذلك أن مجالات عمل المرأة لا زال محدوداً ويتركز في مهن معينة كالتدريس والطب ، لذلك يبقى الكثير منهن لا يساهمن في حركة المجتمع ، ويعد ذلك أحد التحديات الهامة للتنمية البشرية في المستقبل .

٥ - ومن التحديات الهامة الأخرى انعدام التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية بمعناها الشامل الذي يعني تنمية الإنسان . فبالرغم من النمو الاقتصادي والمادي الذي يبدو ظاهراً في كل مكان ، إلا أن دافعية الإنجاز في العمل ودافعية المشاركة ما تزال ضعيفة ، وما يزال الأفراد يعتمدون على الدولة في الحصول على كل شيء (موزة غباش، ١٩٩٦، ٧٤) .

إن تجربة التنمية البشرية في دول المجلس لا زالت تحتاج إلى تكوين الإنسان المنجز ، القادر على المشاركة الفعالة في حركة المجتمع .

بعد هذا العرض لطبيعة التحديات التي تواجه التنمية البشرية في دول المنطقة ، نرى لزاماً استعراض بعض الاستراتيجيات والتوصيات التي نعتقد أنها ستقود دول مجلس التعاون إلى تنمية إيجابية للرصيد البشري الخليجي ، ثم نشرح دور القطاع الصناعي في العملية التنموية، ونخلص إلى عرض لطبيعة التنمية البشرية في دول المنطقة حسب ما جاء في دليل التنمية البشرية الصادر من مكتب الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٩٤ .

١) إن تنمية الأرصدة البشرية لا تتم إلا إذا كان هناك سياسة سكانية واضحة واستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإحصاءات وبيانات دقيقة وتفصيلية يستطيع المخطط أن يستفيد منها في إعداد وتنفيذ خطط وبرامج التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي .

٢) وضع خطط وبرامج تعليمية لتنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها للقيام بمسئولياتها المتعددة ، وربطها بحاجات سوق العمل في إطار التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، مع ضرورة تهيئة العمالة الوطنية من الجنسين بكافة مستوياتها لأنها ضرورة وهدف أساسي لجميع دول مجلس التعاون ، وهذا لا يتأتى إلا بخلق نظام تعليمي وتقني يقوم بتطوير المهارات المهنية والفنية والإدارية التي تتطلبها عملية التنمية القومية ، فإعداد المواطن وتفهمه للتطور التقني يؤدي إلى إنتاجية أعلى وإلى مساهمة فعالة في المشروعات الاقتصادية الحديثة سواء على مستوى القطاع الحكومي أو الخاص ، وبالتالي يقل الطلب على الأيدي العاملة الوافدة (حسن الخياط، ١٩٨٢، ٣٧٤) .

٣) لابد أن يتم الاهتمام بتنمية الأرصدة البشرية في إطار إقليمي يشمل جميع دول المجلس لأن مصير دول المجلس والمشاكل التي تعانيها واحدة ، وهذا يتطلب وضع سياسة سكانية واحدة تستطيع أن تقلل من مخاطر الخلل السكاني الذي تعاني منه، وتمهد لمرحلة تنموية شاملة ، في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية التي تعيشها دول المنطقة حالياً .

◆ تقويم للموارد الطبيعية والبشرية : (خلاصة)

يشير العرض السابق المتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية والتي تمثل المحددات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والقاعدة التي تنطلق منها حركة التنمية وفق الامكانات المتاحة التي أشرنا إليها ، يشير إلى مدى الضعف الشديد لقاعدة الموارد بنوعيها في أقطار المجلس ، بإستثناء ما يتصل منها بالنفط والغاز ، الأمر الذي جعل هناك قيداً على حدود التنمية والتوسع في القاعدة الإنتاجية ، وقد ساهم في هذا القيد الهيكلي ضعف الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات هذه الدول ، والتي تعتمد اعتماداً رئيسياً على قاعدة الموارد المتاحة. ومطلوب من دول مجلس التعاون السعي لتوسيع دائرة نشاطاتها الاستثمارية التي توفر لها بعض الفوائض المالية الناجمة عن تصدير النفط ، ومحاولة تنويع القاعدة الإنتاجية عن طريق التركيز على القطاع الصناعي خاصة في ظل توافر بعض المقومات التي يحتاجها هذا النشاط في بعض دول المجلس .

ثالثاً : الصناعة ودورها في التنمية :

تعد التنمية الصناعية في أية دولة ، الأداة الرئيسية في الحفاظ على الاقتصاد الوطني واستمراره ، بعيداً عن المشاكل والتقلبات الاقتصادية ، بل وأنجح الوسائل في حل تلك المشاكل، ومن هنا تبرز أهمية التنمية الصناعية كاستراتيجية لابد منها على المستوى الإقليمي أو حتى على مستوى الدولة (وليد حميدات، ١٩٩٦، ٦٦) . ويرى مجموعة من الدارسين أن التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون تعتمد بشكل أساسي على عوامل ثلاثة هي : رأس المال ، والبنى التحتية ، والطاقة ، ومن الأهمية أن تكون هذه العوامل مجتمعة ومتكاملة . كما يرى أخرون أن التنمية الصناعية تعتمد أيضاً على مجموعتين من الحوافز ، المجموعة الأولى : ويطلق عليها بالحوافز التشجيعية ، وتشتمل على تسهيل إقامة المشاريع الصناعية ، بينما سميت المجموعة الثانية بالحوافز المادية ، وهي خفض تكلفة إقامة المشروع ، وزيادة إنتاجيته (محمد خواجكيه، ١٩٨٩، ٤٠) .

بهذا نرى أن الاستراتيجية التنموية العامة في دول المجلس اعتمدت على هذه الأسس مجتمعة لإيمانها بأهميتها ، ولكونها تمثل العناصر الأساسية لقيام أي تنمية صناعية .

وقد مرت الصناعة في دول المجلس بمراحل زمنية يصعب الفصل بينها زمنياً ، لكونها متداخلة ومتشابكة ، وسنحاول أن نعرض لهذه المراحل مع توضيح خصائص كل مرحلة وهو أمر يفيد في تتبع صورة النمو الصناعي ودوره في عملية التنمية .

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل النفط حيث كانت الصناعات مرتبطة بالنشاط الاقتصادي القائم مثل صناعة السفن التقليدية وأدوات الغوص ، وبعض مواد البناء (الطابوق - الجبس - النجاره) ، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية لتلبية احتياجات السكان اليومية مثل الحليب ومشتقاته ، وتمليح الأسماك ، وكبس التمور . وقد استمرت هذه المرحلة فترة طويلة ، وكانت تتطور في النمط ، وفي عملية الإنتاج ، نتيجة تبادل الخبرات بين الأهالي وبين الشعوب التي يلتقونها عند السفر ، وأثناء عملية التبادل التجاري .

أما المرحلة الثانية : فهي مرحلة بداية الاكتشافات النفطية ، وما حصل من تغيير في نمط الحياة ، نتيجة ارتفاع الإيرادات المالية المحصلة من تصدير النفط ، وبذلك أصبحت الصورة الإنتاجية في دول المنطقة مختلفة حيث زادت دخول الأفراد واختلف التكوين السكاني فيها نتيجة الهجرة الوافدة ، وتعدد واختلاف مجالات العمل . للأسباب السابقة تكونت مرحلة جديدة للتصنيع بوسائل وأدوات متطورة وأحجام متباينة . فنتيجة لتوفر الطاقة الكهربائية ظهرت صناعات غذائية وصناعات مواد بناء متطورة ، ونشطت الحركة العمرانية وما تبعها من خدمات وبنى تحتيه كالمدارس والمستشفيات والطرق وتوصيل الكهرباء والماء لكافة مدن المنطقة .

أما المرحلة الثالثة : فهي مرحلة الصناعات ذات الارتباطات بالبترول والغاز والتي بدأت مع بداية الخمسينيات ، وتميزت هذه المرحلة باستغلال أمثل للموارد البترولية المتاحة،

والاستفادة من عوائدها لتوظيفها في الصناعات القائمة على هذا المورد ، ثم محاولة تنويع مصادر الدخل في دول المنطقة حتى لا يصبح البترول هو المصدر الوحيد للدخل . ومن هذا المنطلق بدأت المنطقة تخطط لتصنيع البترول والغاز الطبيعي ، فأقامت مصافي النفط ومصانع الأسمدة والمصانع التعدينية الأساسية ، وأقيمت منشآت لتسييل الغاز وتصديره ومصانع البتروكيماويات .

وتأتي المرحلة الرابعة : وهي مرحلة التخطيط الصناعي الشامل ، التي أدخلت دول المنطقة في مرحلة التصنيع الثقيل ، مستفيدة من ارتفاع الإيرادات ، فقامت منشآت صناعية كبيرة لها ارتباط بإنتاج المصانع البتروكيماوية ، وأصبح هناك مشاركة من القطاع الخاص في تمويل بعض المشاريع الصناعية وخاصة الخفيفة منها ، بينما تركت الصناعات الثقيلة وبسبب رأس المال الكبير الذي تحتاجه للحكومات ، وبذلك تعددت المنشآت الصناعية وتطورت حتى أصبح عدد المدن والمناطق الصناعية أكثر من ٦٠ منطقة صناعية في دول مجلس التعاون بالإضافة إلى نمو ١٠ مدن صناعية (نظام عبدالكريم، ١٩٩٦، ٩١) .

◆ حقائق عامة عن التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون :

* إذا ما تم تصنيف الصناعة الخليجية على أساس صناعات استخراجية وتحويلية ومدى مساهمة كل منها في الناتج المحلي ، لوجدنا كما في جدول (٥) أن حجم الصناعات الاستخراجية في دول المجلس يفوق بكثير الصناعات التحويلية ، ويعود ذلك بالطبع إلى مساهمة صناعة استخراج النفط في الصناعات الاستخراجية ، كما يوضح الجدول تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي من ٦٤٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣٤٪ عام ١٩٩٤ ، وفي المقابل تزايدت مساهمة الصناعات التحويلية من ٤ر٦٪ إلى ٩٪ لنفس الفترة .

* هناك ارتفاع في مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي على مستوى جميع دول المجلس ، وأكبر نمو لهذا القطاع خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٤ سجل في عُمان ثم البحرين ثم قطر (انظر جدول ٥) .

. جدول (٥)

مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية من الناتج المحلي الإجمالي

للفترة (١٩٨٥-١٩٩٤) (مليون دولار)

الدولة	الناتج المحلي		مساهمة الصناعات الاستخراجية		النسبة المئوية		مساهمة الصناعات التحويلية		النسبة المئوية	
	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤
الكويت	٢٨٧٢٥	٢٤٢٣٩	١٨٧٤٩	٩٨٥٢	٦٥	٤١	١٠١٥	٢٥٧٣	١٠	١٠٫٦
السعودية	١١٥٩٦٠	١٢٠١٢٦	٧١٧١٦	٣٩٩٧٨	٦٢	٣٣	٥٨٠٠	١٠٣٤٤	٥	٦٫٠
البحرين	٣٥٦٥	٤٨١٩	١٥١١	٧٨٣	٤٢	١٦	٥٢٦	٧٢٦	١٥	١٥٫٧
قطر	٧٨٢٩	٧١٧٠	٥٢٦٣	٢٣٣٤	٦٧	٣٢	٢٥٨	٩٠٠	٤	١٢٫٥
الإمارات	٢٩٦٢٩	٣٦٢٣٤	١٩٠٩٠	١٢٩٣٨	٦٤	٣٦	١١٣١	٣٠٣٩	٤	٨٫٤
عُمان	٥٩٨١	١١٣٠٢	٣٧١٢	٤٢٥٠	٦٢	٣٨	٤٥	٥٩٧	٨٫	٥٫٣
الإجمالي	١٩١٦٨٩	٢٠٣٨٩٠	١٢٠٠٤١	٧٠١٣٥	٦٣	٣٤	٨٧٧٥	١٨١٧٩	٤٫٦	٩

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ، ١٩٩٦ .

* يبلغ متوسط مساهمة قطاع الصناعة ككل في النواتج المحلية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٩٤ نحو ٤٣ بالمائة (٣٤٪ صناعة استخراجية + ٩٪ صناعة تحويلية = ٤٣٪) .

* ارتفعت قيمة الاستثمارات الصناعية في دول المجلس حيث وصلت بحلول عام ١٩٩٤ إلى نحو ٦١ مليار دولار ، بينما كان المبلغ المستثمر عام ١٩٧٥ لا يتجاوز ٣ مليارات دولار فقط (ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون ، ١٩٩٤، ٦١) ، أي تضاعف الرقم أكثر من عشرين مرة . وقد بلغ نصيب المملكة العربية السعودية منها نحو ٦٥٪ من مجموع الاستثمارات ، تلتها في الأهمية دولة الإمارات بنسبة ١٢٪ ، ثم البحرين بنسبة ٣ر٩٪ ، والكويت ٧ر٦٪ ، وقطر ٥٪ ، وأخيراً عُمان ٨ر١٪ من مجموع الاستثمارات الصناعية في دول المجلس (جدول ٦) .

* حدث نمو كبير في عدد المنشآت الصناعية حيث ارتفعت أعدادها من ١٦٠٠ منشأة عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ٥٩٠٠ منشأة عام ١٩٩٤ ، ونحو ٦٢٠٠ منشأة عام ١٩٩٧ . وتحتل المنتجات الكيماوية والبلاستيكية المرتبة الأولى من حيث قيمة الاستثمار فيها ، وتساهم بنسبة ٥٦٪ ، ثم تأتي الصناعات من خامات غير معدنية عدا البترول ، بنسبة ١٦٪ من جملة قيمة استثمارات الصناعات في دول المجلس .

* شهدت العمالة الصناعية نمواً في أعدادها ، حيث ازدادت من حوالي ٥٠ ألف عامل صناعي عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ٤٣٠ ألف عامل عام ١٩٩٤ (ملف الخليج الإحصائي ١٩٩٦، ١٨١). ويتركز نحو نصف هذه العمالة في المملكة العربية السعودية ، والنسبة الأكبر من قوة العمل الصناعية هي لصالح الوافدين . بينما تتضاءل نسبة مشاركة العمالة الوطنية إلى نحو ٥ بالمائة كما في قطر والإمارات ونحو ١٠ بالمائة في الكويت ، و ٢٣ بالمائة في عُمان ، وترتفع قليلاً في السعودية إلى ٤٠ بالمائة ، وإلى ٦٠٪ في البحرين . ونظراً إلى أن مستقبل التصنيع في المنطقة يتوقف على توفر قدرات فنية وإدارية ، قادرة على قيادة وإدارة عملية التصنيع ، فإن الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة يشكل مشكلة حقيقية بالنسبة لمستقبل التصنيع في المنطقة ، وعليه لابد من التأكيد على أهمية تكوين كوادر وطنية صناعية قادرة

على قيادة عملية التنمية الصناعية على المدى الطويل ، أو استيعاب العمالة الوافدة الصناعية ، وخاصة الفنية منها، حتى يمكن الاستفادة منها مستقبلاً عند الحاجة إليها.

* نشأت مجموعة من المدن الصناعية في دول المجلس نتيجة الاهتمام المتزايد في العمليات الصناعية التي استقطبت أعداداً كبيرة من العمالة وتركزت فيها مراكز التدريب والتطوير، نذكر منها على سبيل المثال مدينة الجبيل ومدينة ينبع الصناعيتين في السعودية ، ومدينة مسيعيد الصناعية ورأس لفان الصناعية في قطر، ومدينة الرويس وجبل علي الصناعيتين في الإمارات .

جدول (٦)

عدد المنشآت الصناعية والعاملين فيها وقيمة الاستثمارات في دول مجلس التعاون عام ١٩٩٤

الدولة	عدد المنشآت الصناعية	%	عدد العاملين في المنشآت الصناعية	%	قيمة الاستثمارات الصناعية (مليون دولار)	%
الكويت	٦٢٨	١٠ر٦	٤٧٢٤٧	١١	٤١١١	٦ر٧
السعودية	٢٥٢٥	٤٢ر٥	٢١٤٤٦١	٤٩ر٧	٣٩٩٥٥	٦٥
البحرين	٣٩١	٦ر٦	٢٦٦١٦	٦ر٢	٥٧٣٢	٩ر٣
قطر	٣٢٧	٥ر٥	٢٠٥٤٨	٤ر٨	٣٠٤٥	٤ر٩
الإمارات	١٥٩٩	٢٧	١٠٦٥٥٣	٢٤ر٧	٧٥٧٠	١٢ر٣
عُمان	٤٧٠	٧ر٨	١٥٦٦٩	٣ر٦	١١١٧	١ر٨
المجموع	٥٩٤٠	١٠٠	٤٣١٠٩٤	١٠٠	٦١٥٣١	١٠٠

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ، ١٩٩٦ .

رابعاً : وضع التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي :

طبقاً للمنهجية التي اتبعها مكتب الأمم المتحدة الانمائي ، يشتمل دليل التنمية البشرية على ثلاثة مكونات أساسية هي : **طول البقاء** ويقاس بأمد الحياة المتوقع عند الميلاد ، **والمعرفة** وتقاس من خلال متغيرين هي أمية الكبار ، ومتوسط سنوات الدراسة، **ثم الدخل** ، ويقاس بالنسبة لمستوى الناتج القومي الإجمالي ، وقد كان مقياس التنمية البشرية سابقاً يركز فقط على الناتج القومي الإجمالي وحده ، وهو قياس مضلل لذلك كان لابد من العثور على وحدة قياس مشتركة للمسافة الاجتماعية والاقتصادية التي يقطعها كل بلد ، لذلك فدليل التنمية البشرية يحدد حداً أدنى وحداً أقصى لكل بُعد من الأبعاد ، ثم يبين أين يقف كل بلد بالنسبة لهذه المقاييس .

من خلال دراسة مؤشرات هذه المكونات الثلاثة السابقة وحسب ما جاء في دليل التنمية البشرية ، يوضح الجدول (٧) مكانة دول مجلس التعاون على مستوى العالم من حيث مستوى التنمية البشرية الذي وصلت إليه .

- من خلال تصنيف الدليل لبلدان العالم حسب إجماليات التنمية البشرية ، إلى بلدان ذات تنمية بشرية عالية ، ومتوسطة ، ومنخفضة ، فإن بلدان مجلس التعاون تقع جميعها ضمن تصنيف الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ، الذي يمثل دليل التنمية البشرية فيها ما بين (٥٠٠ر. إلى ٧٩٩ر.) ، ما عدا الكويت التي صنفت ضمن الدول عالية التنمية .

- تتشابه دول مجلس التعاون في جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، وتشذ عُمان عنها قليلاً حيث بدأت التنمية فيها متأخرة عن بقية دول المجلس ، وإن كانت المؤشرات تدل على تقدم ترتيب هذه الدولة باستمرار للحاق بركب بقية دول المنطقة ، فبعد أن كان دليل التنمية البشرية فيها لعام ١٩٩٠ يمثل (٥٩٨ر.) ، ارتفع عام ١٩٩٣ إلى (٦٥٤ر.) .

جدول (٧)

مستوى التنمية البشرية في دول مجلس التعاون

في ضوء بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لعام ١٩٩٣

الدولة	العمر المتوقع بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة	معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ٪	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	القيمة حسب دليل التنمية البشرية	الترتيب حسب الدليل	الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج القومي مطروحاً منه الترتيب حسب الدليل
الكويت	٧٤ر٦	٥ر٥	٧٤	١٣١٢٦	٨٠٩ر	٥١	٢٨	- ٢٣
السعودية	٦٩	٣ر٩	٦٤	٧٩٠٠	٧٤٢ر	٦٧	٣١	- ٢٣
البحرين	٧١	٤ر٣	٧٩	٧١٥٠	٧٩١ر	٥٨	٣٣	- ٢٥
قطر	٦٩ر٦	٥ر٨	٧٩	١٥٠٠٠	٧٩٥ر	٥٦	٢٠	- ٣٦
الإمارات	٧١	٥ر٦	٦٥	٢٢١٨٠	٧٧١ر	٦٢	١٠	- ٥٢
عُمان	٦٩	١	٣٥	٦١٤٠	٦٥٤ر	٩٢	٣٨	- ٥٤

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ١٩٩٤ .

□ يتقدم ترتيب جميع دول المجلس من حيث الدخل تقدماً كبيراً على ترتيبها من حيث دليل التنمية البشرية ، مما يظهر أنه مازالت هذه الدول لديها إمكانية كبيرة لترجمة دخلها إلى رفاه ومستوى أحسن لشعوبها ، وذلك إذا ما استغلت مدخولاتها بشكل صحيح في تنمية عملياتها الاقتصادية والاجتماعية .

خامساً : مؤشرات التنمية الشاملة لدول مجلس التعاون الخليجي :

لكي يكون هناك نظرة تقويمية لتجربة التنمية في دول مجلس التعاون ، نعرض في نهاية هذا البحث نموذجاً لمخرجات Outputs التنمية في دول المجلس من خلال التطور الزمني لثلاثة أنواع من مؤشرات التنمية :

(١) المؤشرات الاقتصادية :

أ - تشير البيانات في جدول (٨) إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون في العشر سنوات الأخيرة من ١٥٥ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ٢٠٤ مليار دولار عام ١٩٩٤ . رغم ما صاحب هذه الفترة من تغيرات في أوضاع الاقتصاد العالمي أثر تراجع أسعار النفط ، وانخفاض كميات إنتاجه ، وبالتالي تدهور العائدات النفطية لبلدان الخليج . يضاف إلى ذلك عدم استقرار المنطقة سياسياً واقتصادياً نتيجة الأزمة التي حدثت بسبب الاحتلال العراقي للكويت في صيف ١٩٩٠ . رغم كل ذلك شهد الناتج المحلي ارتفاعاً خلال هذه الفترة ومرجع ذلك يعود في الدرجة الأولى إلى التنوع في الصادرات غير النفطية والتي بلغت نسبتها ٢٦٪ من جملة الصادرات عام ١٩٩٤ .

ب- تشكل التجارة الخارجية (صادرات + واردات) أهمية حيوية للاقتصاديات الخليجية، ويشير الجدول إلى تطور قيمة الصادرات خلال الفترة من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٤ بنحو ٤٦ بالمائة ، ورغم تطور قيم الصادرات ، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت ، وخاصةً في الفترة من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٤ ، من ٥٠ بالمائة إلى ٤٣ بالمائة. ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وكمية صادراته حيث أن الصادرات النفطية تمثل نحو ٩٠ بالمائة من مجمل الصادرات الخليجية .

جدول (٨)

بعض المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة ٨٥-١٩٩٤ (مليون دولار)

بيان المؤشرات الاقتصادية	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
إجمالي الناتج المحلي	١٥٥٠١٧	١٢٨٢١٥	١٣٦٠٧٤	١٣٧٧٠٩	١٥٢٣٤٩	١٧٨٤٥١	١٨٤٠٩١	٢٠٠٨١٩	٢٠٠٣٥٢	٢٠٣٨٩٠
الواردات	٤٣٥٧٧	٢٧٢٥٦	٣٨٤٩٨	٤٢٥١٢	٤٤١٨١	٤٦٩٨٩	٥٥٢٩٢	٦٧٩٩٧	٦٤٨٢٥	٦٠٥٢٣
الصادرات	٦١٨٢٢	٤٥٤٥٨	٥٢٠٠٣	٥٢٢٥٣	٦٥٠٢٧	٨٥٩٣٤	٩٢١٥٧	٩٤٨٠٩	٨٨٨٥٢	٩٠٣٤١
النفقات	١٥٨٤٤٣	١٥٨٥٠١	١٥٩٢٤٩	١٦٦٧٤١	١٧٢٤٨٧	١٨٢٦٢٣	١٨٧٦٤١	٢٠٠٩٩١	٢٠٥٠٩٨	٢٠٣٨٩٧
الاستثمارات	٤٢٦٨٠	٣٨٠٩٦	٣٤٩٦٥	٣٦٩٤٠	٣٨٥٢٢	٣٩٠٠٩	٤٢٨٣٩	٤٤٦٢٣	٤٥٨٧٣	٤٥٤٠٧

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي، الدوحة ، ١٩٩٦ .

أما بالنسبة للواردات فيلاحظ ارتفاع قيمتها من ٥ر٤٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ٦٨ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، ثم انخفاضها قليلاً في الأعوام التالية حيث بلغت عام ١٩٩٤ نحو ٥ر٦٠ مليار دولار . وبذلك فإن انخفاض قيمة الواردات بنسبة أقل من انخفاض قيمة الصادرات أدى إلى زيادة حصة الواردات من الناتج المحلي من ٢٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣٣٪ عام ١٩٩٤ . ورغم ذلك فإن الميزان التجاري يعد موجباً نتيجة لتفوق قيمة الصادرات على الواردات خلال السنوات العشر الأخيرة (جدول ٨) .

وينبغي الإشارة هنا إلى أن أهمية الواردات إلى الناتج المحلي تعكس حقيقة أساسية، وهي محدودية الطاقة الإنتاجية المحلية في تلبية الاحتياجات المختلفة من السلع والخدمات، سواء الاستثمارية أو الاستهلاكية ، وتطور الواردات التي تعبر عن ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الاستثمارات ، إلا أنه يوضح الاعتماد المتزايد على الخارج ، ومحدودية الإنتاج المحلي في تلبية الاحتياجات المحلية (ملامح الاقتصاد الصناعي، ١٩٩٦، ٢٢) .

جـ - تطور الإنفاق الاستثماري خاصة في الفترة ما بعد عام ١٩٨٧ ، حيث زاد من ٣٧ مليار دولار ، إلى نحو ٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ . وبذلك فإن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة هو ٢٢ بالمائة . وهذا مؤشر على أهمية دور الاستثمارات في الإنفاق على الناتج المحلي لدول المجلس .

(٢) المؤشرات التعليمية :

تتم تنمية الموارد البشرية من خلال الاستثمار في تحسين ورفع مستوى القوى العاملة بالتعليم والتأهيل والتدريب ، وذلك بهدف رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية . وفي العقدين

الأخيرين زاد اهتمام دول مجلس التعاون بالتوسع في التعليم والتدريب ، وامتد التوسع افقياً حتى شمل معظم التجمعات البشرية ، ورأسياً حتى بلغ مراحل التعليم العالي .

ويعرض الجدول رقم (٩) لمؤشرات تعكس تطور التعليم في دول المجلس ، وتكشف هذه المؤشرات عن تطور هائل في التعليم خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥، ويمكن إبراز أهم هذه المؤشرات التعليمية في النقاط الآتية :-

- تطور الحجم العددي للطلاب بمعدل زيادة قدرها ٧١ بالمائة خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٥ . فقد بلغت معدلات الاستيعاب حالياً لجميع مراحل التعليم أكثر من ٩٥٪ وذلك في معظم دول مجلس التعاون . (عثمان الحسن، ١٩٩٦، ٤٣) ، وكان نصيب الإناث من التعليم يصل إلى ٤٨ بالمائة مما يؤكد اقتحام المرأة للتعليم بشكل فعال ، وخاصة في التعليم العالي الذي فاقت أعدادهن إعداد الذكور ، فقد مثلت نسبتهن إلى إجمالي الطلاب في الجامعات نحو ٧٠٪ في الإمارات وقطر والبحرين و ٦٦٪ في الكويت ، و ٥٣٪ في عُمان ، و ٤٦٪ في السعودية .

- صاحب الزيادة العددية للطلاب زيادة مماثلة في عدد المدارس والمدرسين حيث بلغ عدد المدارس عام ١٩٩٥ حوالي ٢٣ ألف مدرسة ، بمعدل نمو عن عام ١٩٨٥ قدره ٥٪ سنوياً. أما المدرسون فقد بلغت أعدادهم نحو ٣٣ ألف مدرس ومدرسة ، بمعدل نمو سنوي قدره ٥ر٥٪ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ .

كما بلغ معدل نمو التعليم الجامعي نحو ٧ بالمائة ، حيث بلغ عدد الطلاب والطالبات المسجلين بجامعات دول المجلس (البالغ عددها ١٣ جامعة)حوالي ٢١٠ ألف طالب وطالبة عام ١٩٩٥ ، يمثل عدد الطلاب ما نسبته ٤٩ بالمائة .

جدول(٩)

يوضح بعض المؤشرات التعليمية لدول مجلس التعاون ١٩٩٥

الدولة	عدد الطلاب		عدد المدارس		عدد المدرسين		نسبة التلاميذ إلى المدرسين	متوسط كثافة الفصل ١٩٩٥	نسبة الإنفاق على التعليم من جملة الإنفاق ١٩٩٥
	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥			
الكويت	٣٦٠٢٢٩	٢٣٦٥٧٧	٥٦٢	٥٨٦	٢٦٤٣٦	٢٤٠٥٢	١١	٣٣	١٣
السعودية	١٨٦٩٠١٧	٣٤٣٧٥٦٨	١٠٨٠٣	١٧٨٠٠	١٣١٤١٥	٢٤٢٨٢٢	١٤	٢٤	١٧٫٨
البحرين	٨٢٦٩٩	١٠٨٦٠٦	١٣٤	١٧٤	٤٨٠٣	٦٦٦١	١٦	٢٦	٩٫٨
قطر	٥١٣٥٠	٦٤٨٨٥	١٣١	٢٠٥	٥٠٤٤	٥٨٥٥	١٢	١٤	١٠
الإمارات	٢٢٦٤٣٥	٤٦٠١٥١	٣٨٣	٩٧٠	١٠٩٥٠	٢٨٩٢٢	١٦	٢٤	١٤٫٩
عُمان	١٩٥٤٠٠	٤٧٤٩٣٧	٥٦١	٩٤٧	٨٣٧٤	٢١٤٥٢	٢٢	٣٢	٨
الإجمالي	٢٤٢٥٢٦١	٤٧٨٢٧٢٤	١٢٥٧٤	٢٠٦٨٢	١٨٧٠٢٢	٣٢٩٧٦٤	١٤٫٥	٢٥٫٥	١٢

المصدر: المجموعات الإحصائية السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٦.

- تنخفض نسبة التلاميذ إلى المدرسين في دول المجلس إلى نحو ٥ر١٤ تلميذ لكل مدرس، وهذه المعدلات يصنفها تقرير التنمية البشرية ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية ، لما لها من أهمية كمؤشر على اهتمام هذه الدول بالعملية التعليمية، كما ينخفض متوسط كثافة الفصل إلى نحو ٥ر٢٥ تلميذة وهو مؤشر إيجابي آخر يحسب للتعليم في عملية التنمية .

- نمو التعليم الفني والتدريب المهني ، ففي عام ١٩٩٤/١٩٩٥ بلغ عدد الدارسين ٥٨ ألف دارس (بمعدل نمو قدره ٥ر٦ بالمائة) ، وبلغ معدل نمو التعليم الفني والتدريب المهني في الكويت ٣٢ بالمائة ، تليها سلطنة عُمان ٣٠ بالمائة ، ثم قطر ١٠ بالمائة والبحرين والإمارات ١ر٤ بالمائة ، وأخيراً السعودية ٨ر٣ بالمائة (النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة، ١٩٩٧، ٥٥) .

- احتلت ميزانية التعليم مكانة بارزة في الميزانية العامة للدولة ، حيث بلغت في المتوسط ١٢ بالمائة من الميزانية لدول المجلس ، وارتفعت الميزانية التعليمية لبعض الدول بحيث مثلت نسبة تصل إلى خُمس الميزانية كما في السعودية ، ونحو ١٥ بالمائة كما في الإمارات . وتعتبر هذه النسب في الإنفاق على التعليم مرتفعة ، تتماثل مع كثير من الدول المتقدمة في أوروبا ، ذات التنمية البشرية العالية . (كندا ٢٩٪ ، سويسرا ٢٢٪، فرنسا ١٨٪) وقد أثمر هذا التطور في الإنفاق على التعليم ومؤسساته على مخرجات تتمثل في الزيادة في عدد الطلاب والمدرسين ، والمدارس ، والجامعات ، والخريجين ، ولكن لا زالت هذه المخرجات رغم تنوعها غير قادرة على إنجاز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة في دول المجلس ، وتلبية احتياجات سوق العمل ، خاصة من حيث النوعية والكفاءة العملية التي تتطلبها معظم مؤسسات القطاع الخاص ذات التقنية المتقدمة .

(٣) المؤشرات الصحية :

- تكشف المؤشرات الصحية في جدول (١٠) أن هناك نمواً متواصلاً خلال العشر سنوات الأخيرة ، ولا يتمثل هذا النمو في زيادة أعداد المستشفيات والأطباء والأسرة فقط ، ولكن في تنوع الخدمات الصحية المجانية التي تقدمها الحكومات للسكان ، فهناك زيادة مُطردة في عدد المستشفيات التي ارتفعت من ٢٣٩ مستشفى عام ١٩٨٦ إلى ٢٨٤ مستشفى عام ١٩٩٦ ، وكذلك المستشفيات الأهلية التي ارتفع عددها خلال الفترة من ٥٩ إلى ٩٩ مستشفى ، والأمر ينطبق أيضاً على المراكز والمستوصفات الصحية التي زادت بمعدل يصل إلى ٢٦ بالمائة لنفس الفترة .

- حصل تطور مماثل في عدد الأطباء الذين تضاعفت أعدادهم في السنوات العشر الأخيرة، (من ١٨٣٨٢ طبيب إلى ٤٠٢٠٥ طبيب) ، الأمر الذي جعل هناك انخفاض في نسبة السكان لكل طبيب حيث بلغت عام ١٩٩٦ نحو ٦٦٠ شخص لكل طبيب ، مقابل ١٠٢٢ عام ١٩٨٦ وذلك رغم الزيادة العددية الكبيرة في حجم سكان المنطقة بنسب لا تستطيع الخدمات ومنها الصحية أن تلحق بها أو تجاريها . الأمر الذي يجعل أن هناك عدم تناسب بين النمو السكاني ونمو الخدمات الصحية .

- بلغ متوسط نسبة الإنفاق العام على الصحة في دول المجلس من جملة الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٦ ، نحو ٤ر٥ بالمائة ، ارتفعت في بعض الدول إلى ٩ بالمائة كما في الإمارات ، و٦ بالمائة في البحرين والكويت . متقاربة بذلك مع نسبة الإنفاق في الدول المتقدمة مثل (كندا ٩ر٩٪ ، سويسرا ٨٪ ، السويد ٨ر٨٪)(تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤، ١٥٨) .

جدول (١٠)
بعض المؤشرات الصحية لدول مجلس التعاون
خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦)

السنة	المستشفيات الحكومية	المستشفيات الأهلية	المراكز والمستوصفات الحكومية	الأطباء	الأسرة	السكان لكل طبيب	السكان لكل سرير
١٩٨٦	٢٣٩	٥٩	١٧٠٣	١٨٣٨٢	٤٥٤٧٨	١٠٢٢	٤١٣
١٩٨٧	٢٦٥	٦٣	١٧٣١	٢٦٣٥٠	٤٩٤١٥	٧٤١	٣٩٥
١٩٨٨	٢٦٤	٦٠	١٧٦١	١٩٣٤٥	٤٨٢٣١	١٠٥٤	٤٢٣
١٩٨٩	٢٧٠	٧٨	١٧٣٨	١٧١٥٣	٤٣٢٧٧	١٢٤٠	٤٩١
١٩٩٠	٢٧١	٧٣	١٩٤٦	١٩١٧٤	٤٤٥٢٩	١١٥٧	٤٩٨
١٩٩١	٢٦٩	٧٨	١٩٢٨	٢٧٩٥٧	٤٤٢٦٣	٧٦٩	٤٨٦
١٩٩٢	٢٧٣	٨٩	٢٠٣٤	٣٢١٨٦	٥٠٠٤٩	٧٢٣	٤٦٥
١٩٩٣	٢٨٠	٩٩	٢٠٤٥	٣٤٨٨١	٥١٦٥٩	٦٩٠	٤٦٦
١٩٩٤	٢٨٠	٩٧	٢٠٧٥	٣٩٤٨٣	٥٥٠٥٨	٦٢٩	٤٥١
١٩٩٥	٢٨٤	٩٩	٢٠٨٦	٣٩٨٤٤	٥٥٤٢٣	٦٤٤	٤٦٣
١٩٩٦	٢٨٤	٩٩	٢١٣٩	٤٠٢٠٥	٥٥٧٨٨	٦٦٠	٤٧٥

المصدر : النشرة الاقتصادية ، الأمانة العامة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد ١٢، ١٩٧٧.

- هناك بعض المؤشرات الحيوية التي تعكس مدى التقدم في المستوى الصحي ، وتشتمل الإحصاءات الحيوية على عدد كبير من المؤشرات حول معدلات النمو ، والخصوبة ، والمواليد والوفيات ، والعمر المتوقع . فالنمو السكاني في دول المجلس يعد من أعلى المعدلات في العالم ، الأمر الذي أثر في درجة فاعلية الخدمات بنفس النسبة ، وتعد الخصوبة الكلية ذات معدلات عالية تصل إلى ٧ مواليد في عُمان

والسعودية ، و٤ر٥ في قطر والإمارات ، و٤ في الكويت والبحرين . أما معدلات المواليد والوفيات فهي مؤشر جيد على تقدم الخدمات الصحية في دول المجلس حيث ارتفعت معدلات المواليد إلى ٤٠ بالألف في عُمان ، ونحو ٣٦ بالألف في السعودية، وانخفضت في بقية دول المجلس إلى نحو ٢٨ بالألف . ويوضح مؤشر الوفيات إلى انخفاض المعدل إلى أدنى نسبة حيث لم يزد على ٥ بالألف على مستوى جميع دول المجلس . وهذا ينطبق أيضاً على معدل وفيات الأطفال الرضع التي انخفضت إلى ١٢ بالألف في البحرين والكويت ، ونحو ٢٠ بالألف في الإمارات وقطر ، وحوالي ٣٠ بالألف في السعودية وعُمان وتعد هذه المؤشرات الحيوية من المؤشرات المهمة التي يؤخذ بها لتحديد مستوى التنمية البشرية في بلدان العالم . ونتيجة لكل هذه الخدمات الصحية وانعكاسها على أفراد المجتمع نجد أن العمر المتوقع عند الولادة يرتفع إلى ٧١ سنة في جميع دول المجلس (الكويت ٧٥ سنة) وهي قريبة من المعدلات في الدول ذات التنمية البشرية العالية مثل (كندا ٧٧ سنة، المانيا ٧٥ سنة ، استراليا ٧٦ سنة) وتزيد على بعض الدول العربية مثل (مصر ٦١ سنة، المغرب ٦٢ سنة ، الأردن ٦٧ سنة) (تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٤).

الخلاصة :

من خلال هذا البحث يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الحقائق حول شكل التنمية الاقتصادية والبشرية في دول مجلس التعاون الخليجي والتي نجملها في الآتي :-

١ - تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أحادية الموارد ، إذ تعتمد في اقتصادها وتنمية مجتمعاتها على عوائد النفط ، ومن خلال استعراضنا لهذا المورد الناضب نجد أن حكومات المنطقة لا زالت غير قادرة على توظيف هذه العوائد بشكل صحيح في تنمية القدرة الاقتصادية البشرية ، ويلزمها مزيد من التخطيط السليم والمشاركة العملية في تذليل مجموعة الصعوبات التي تحد من سير العملية التنموية .

٢ - وضحت الدراسة أن هناك خللاً في التركيبة السكانية لدول المجلس نتيجة الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة ، بحيث أصبحت تمثل شريحة كبيرة في السوق ، الأمر الذي يجعل من الصعوبة الاستغناء عنها في المستقبل القريب . فالمؤسسات الحكومية غير قادرة على إحلال العمالة المواطنية نتيجة النقص الشديد في الكوادر المحلية سواء من حيث الكم أو النوع . وافتقارها إلى الخبرات والمؤهلات الضرورية لبرامج النمو الاقتصادي والاجتماعي .

٣ - اتجهت دول مجلس التعاون إلى التنمية الصناعية كمحاولة لتنويع مصادر دخلها ، وقد حققت تقدماً ملوحظاً في هذا المجال ، فقد ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي من ٦ر٤٪ إلى ٩٪ في السنوات العشر الأخيرة . كما ارتفعت قيمة الاستثمارات الصناعية في عام ١٩٩٤ إلى أكثر من ٦١ مليار دولار ، بعد أن كانت لا تتجاوز ٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ .

٤ - المؤشرات التي تحدد المستوى الانمائي لأي مجتمع حسب ما جاء في دليل التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة ، يشير إلى أن دول مجلس التعاون تقع ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة نتيجة تشابه جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فيها . وقد دلت هذه المؤشرات على إمكانية تقدم ترتيب هذه الدول عالمياً في مجال التنمية ، حيث أنها تتمتع بإمكانيات كبيرة في الدخل يمكنها من استغلاله بشكل أفضل لتنمية ورفاه شعوبها.

٥ - من خلال دراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية ، والتعليمية ، والصحية ، لدول المجلس يمكن أن نخلص إلى مجموعة من الحقائق نلخصها في الآتي :

أ - بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية لوحظ أن هناك ارتفاعاً في الناتج المحلي منذ عام ١٩٨٦، نتيجة محاولة الاعتماد على مصادر جديدة للدخل تمثلت في الصادرات غير النفطية التي بلغت نسبتها ٢٦٪ من جملة الصادرات ، كما يحقق الميزان التجاري تقدماً نتيجة لتفوق قيمة الصادرات على الواردات بنسبة ٣٣ بالمائة ، وتمثل الصادرات النفطية نحو ٩٠ بالمائة من مجمل الصادرات الخليجية .

كما ركزت دول المنطقة على الاستثمارات التي أصبحت تساهم بنحو ٢٢٪ من جملة الناتج المحلي .

ب - أما مؤشرات التعليم والصحة فتوضع دول المجلس ضمن الدول الأكثر نمواً في العالم حيث تتوفر مثل هذه الخدمات - كماً ونوعاً - على مستوى جميع سكان المنطقة دون تمييز بين المواطنين والوافدين ، الأمر الذي أعطى مجموعة من المؤشرات الكمية في مجال التعليم والصحة تبرز تطور هذه الخدمات . فبالنسبة

للتعليم تشير الأرقام إلى انخفاض نسبة التلاميذ إلى المدرسين باستمرار ، وكذلك انخفاض متوسط كثافة الفصل ، كما لوحظ ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم بحيث أصبح يمثل ١٢ بالمائة من جملة الإنفاق . أما الصحة فالمؤشرات تعطينا صورة واضحة حول التقدم الذي حدث في هذا المجال ، سواء في تطور عدد المستشفيات والمراكز الصحية ، أو عدد الأطباء ، بحيث أصبح هناك تناقص في عدد السكان لكل طبيب ، إلى أدنى مستوى له عام ١٩٩٤ وهو ٦٢٩ شخصاً لكل طبيب .

٦ - أخيراً يجب التأكيد على أن التنمية الاقتصادية والبشرية للمجتمعات الخليجية تحتاج إلى مزيد من العمل المشترك أو التوظيف الصحيح للدخول ، لكي تساهم في إيجاد بدائل لمصدر الدخل الوحيد وهو البترول . وهذا ما أشار إليه دليل التنمية البشرية الذي أكد على أن دول المنطقة تستطيع أن تقفز إلى مراتب متقدمة في عملية التنمية قياساً بالدخل وحجم السكان ، وهذا يتطلب إعادة تقييم المسار الاقتصادي والاجتماعي لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل وجود منظومة مجلس التعاون الخليجي .

قائمة المراجع

أ) المراجع العربية :

(١) ابراهيم سعدالدين ، محمود عبدالفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المشاكل - الآثار- السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣.

(٢) أسامة محمد طه أبوالذهب ، رصد ومكافحة التلوث البحري بالنفط ، مركز البحوث العلمية والتطبيقية ، الدوحة ، ١٩٩٤.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٩٤، ١٩٩٦، الدوحة .

(٤) » » » » » » ، ١٩٩٤، البحرين ، الدوحة .

(٥) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النشرة الاقتصادية ، التطورات الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي ، الرياض ، ١٩٩٥.

(٦) النشرة الاقتصادية ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد ١٢، ١٩٩٧ .

(٧) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، نيويورك ، ١٩٩٠ .

(٨) » » » » » » » ١٩٩١، نيويورك ، ١٩٩١ .

(٩) » » » » » » » ١٩٩٤، نيويورك ، ١٩٩٤ .

(١٠) جاسم السعدون ، ناديا الشراح ، دينا بهباني ، تقويم تجارب التنمية في دول الخليج العربية ، منتدى التنمية ، دبي ، ١٩٩٥.

(١١) ج . ج . لورير ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، أجزاء متعددة ، الدوحة ، ١٩٧٦.

(١٢) حسن الخياط ، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٢.

(١٣) عثمان الحسن محمد نور ، الإطار العام لبناء استراتيجية سكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٩٩٦.

(١٤) عثمان الحسن محمد نور ، القوى العاملة في دول مجلس التعاون : الواقع والمستقبل ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الأول ، الرياض ، ١٩٩٦.

(١٥) علي خليفة الكواري ، تنمية الضياع أم ضياع لفرص التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٩٦.

(١٦) علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠.

(١٧) فؤاد حمدي بسيسو ، التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٤.

(١٨) محمد رياض ، الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠، دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد٣٦ ، جامعة الكويت ، ١٩٨٣.

(١٩) محمد هشام خواجكيه ، آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي ، النفط والتعاون العربي ، العدد ٥٥ ، ١٩٨٩ .

(٢٠) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون ، ١٩٩٤ ، الدوحة .

(٢١) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملف الخليج الإحصائي ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٦، الدوحة.

(٢٢) موزه غباش ، التنمية البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧١-١٩٩٤) ، منشورات المجمع الثقافي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦.

(٢٣) نادر فرجاني ، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٣.

(٢٤) نظام عبدالكريم الشافعي ، التنمية الصناعية في قطر والخليج ، الدوحة ، ١٩٩٦.

(٢٥) وليد حميدات ، التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد ٦٦ ، ١٩٩٦.

ب) المراجع الأجنبية :

1 - Ali Khalifa AL-Kuwari, Oil Revenues in The Gulf Emirates, Patterns of allocation and Impact on Economic Development, London, University of Durham, 1978.

2 - EL.Mallakh, "Industrialization in the Arab world : obstacles and prospects",

In : Naiem A. Sherbiny and Markha, Arab oil : Impact on the Arab Countries and Global Implications, (New York, 1976).

3 - Food and Agriculture Organization (FAO), "Fisher Survey and Development Projects" Gulf States, (home : FAO, 1980).

4 - Gerald, M. Meier, leading Issues in Economic Development, 3rd ed. (New York, oxford Univ. Press, 1976).

5 - Simon Smith Kuznets, Modern Economic Growth : Rate, Structure, in Comparative Economics, (New Havon, 1966).

6 - Mclachlan, K,. "Nature Resources and Development in the Gulf States" in : Social and Economic Development in the Arab Gulf," London, 1980.